

Distr.: General
15 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٥ (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الاستعراض
الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم
المتحدة من أجل التنمية

تحليل مؤقت لتمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم
المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١١
تقرير الأمين العام*

موجز

المساهمات

لمحة عامة

بلغ مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١١ نحو ٢٢,٩ بليون دولار، بانخفاض قدره ٧ في المائة بالقيمة الحقيقية بالقياس إلى مستواه في عام ٢٠١٠، ليشكل بذلك قرابة ١٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء تخفيف الدين) وفقاً لما أفادت به لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اللجنة).

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تأخر ورود إسهامات بعض المنظمات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

141112 121112 12-54997 (A)



انخفاض في تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١

وُجِّه نحو ٦٧ في المائة من التمويل لأنشطة طويلة الأجل متصلة بالتنمية مقابل ٣٣ في المائة وُجِّهَتْ لأنشطة تركز على المساعدة الإنسانية. وانخفضت المساهمات المقدمة للأنشطة المتصلة بالتنمية بنحو ٨ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١١، في حين انخفض التمويل المقدم لأغراض المساعدة الإنسانية، وهو بند متقلب، بنسبة ٣ في المائة بالقيمة الحقيقية.

تزايد الاختلال بين التمويل الأساسي وغير الأساسي

كان نحو ٧٣ في المائة من مجموع التمويل الذي قدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ تمويلا غير أساسي، أي يخضع بدرجات متفاوتة، من ثم، لقيود تتعلق بصرفه واستخدامه. وانخفض التمويل الأساسي المقدم للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١ للسنة الثانية على التوالي من حيث قيمته الحقيقية. وفي الوقت الحاضر، تشكل المساهمات غير الأساسية نحو ٦٨ في المائة من المساهمات المتصلة بالتنمية، بالقياس إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٦.

يمضي التمويل في اتجاه إيجابي في الأجل الطويل، لكن نموه أصابه الركود منذ عام ٢٠٠٨

في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١١، كانت الاتجاهات العامة إيجابية لكل من الأنشطة المتصلة بالتنمية والأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية. فخلال فترة الخمسة عشر عاما هذه، زاد تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية بنسبة ١٠٢ في المائة، وزاد تمويل الأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية بنسبة ١٠٨ في المائة، أما المساهمات غير الأساسية المتصلة بالتنمية فقد زادت بنسبة ٢٣٩ في المائة، وكل هذه الزيادات محسوبة بالقيمة الحقيقية.

وعلى وجه الإجمال، زادت المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بمعدل أسرع من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية خلال فترة الخمسة عشر عاما هذه، وفقا لما أفادت به اللجنة. غير أن كل هذا النمو تقريبا جاء في صورة موارد غير أساسية، مما أدى إلى تراجع نسبة التمويل الأساسي المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠١١.

غير أن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية قد أصابه الركود في فترة السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٨ إلى ٢٠١١). ومنذ عام ٢٠٠٨، نقص التمويل الإجمالي، بالقيمة الحقيقية، بنسبة ٢ في المائة وانخفض التمويل الإجمالي للأنشطة المتصلة بالتنمية بنسبة

٨ في المائة. وخلال الفترة نفسها، زاد التمويل الإجمالي للأنشطة المتصلة بالتنمية بقدر طفيف، يعادل ٢ في المائة، لكن التمويل الأساسي انخفض بنسبة ٦ في المائة، والنسبتان محسوبتان بالقيمة الحقيقية. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، انخفض مجموع تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بنسبة ٢ في المائة، بالقيمة الحقيقية، أما مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء تخفيف الدين) فقد زاد بنسبة ٨ في المائة، وفقا لما أفادت به اللجنة.

اتساع قاعدة التمويل

شهدت قاعدة تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية اتساعا عاما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١، إذ زادت حصة المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى (بما فيها الصناديق العالمية) من ٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١١. وعند النظر إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية وحدها، ترتفع هذه الحصة لتصل إلى ٢٠ في المائة. وفي حين زاد الحجم المطلق للمساهمات المباشرة المقدمة من بلدان اللجنة بنسبة ٨٦ في المائة بالقيمة الحقيقية خلال هذه الفترة، فإن حصتها الإجمالية من مجموع تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية قد انخفضت من ٧١ إلى ٦٢ في المائة.

منظومة الأمم المتحدة هي أكبر شريك متعدد الأطراف لبلدان اللجنة

تم توجيه زهاء ٣٠ في المائة من جميع المساهمات المباشرة المقدمة إلى النظام المتعدد الأطراف في عام ٢٠١٠ من خلال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لما أفادت به اللجنة، مما جعل الجهاز أكبر شريك متعدد الأطراف لبلدان اللجنة.

تزايد المساهمات المقدمة من البلدان النامية

وصلت المساهمات (باستثناء الموارد المحلية) المقدمة من البلدان النامية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى ٧٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١١، وزادت بنحو ٨٠ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. كما أسهمت البلدان النامية بنحو ١,٢ بليون دولار في شكل موارد محلية غير أساسية لصالح برامج تنفذ في البلد المساهم نفسه.

التمويل غير الأساسي يتسم بدرجة عالية من التجزؤ

قُدِّم نحو ٩١ في المائة من التمويل غير الأساسي المخصص للأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١ من جانب مانحين فرادى، وكان مرصودا لبرامج ومشاريع محددة، مما أسهم في تجزؤ تدفقات الموارد، وأثر ذلك بوجه عام على اتساق البرامج وفعاليتها وعلى تكلفة المعاملات. وشكلت المساهمات في ترتيبات التمويل المجمع، مثل الصناديق الاستثمارية

المتعددة المانحين، بما فيها صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة والصناديق المواضيعية التابعة للكيانات، النسبة المتبقية من تدفقات الموارد غير الأساسية وقدرها ٩ في المائة، وسجلت انخفاضا يناهز ١٨ في المائة بالقياس إلى مستواها في عام ٢٠١٠.

تقاسم الأعباء بين بلدان اللجنة

قدمت بلدان اللجنة ٨٤ في المائة من مجموع الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١، ولوحظ تفاوت كبير بين فرادى المساهمات إذا ما قيست كحصة من الدخل القومي الإجمالي. ولو أن متوسط نسبة التمويل الأساسي المتصل بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي كان قد حدد كهدف أدنى لنظام التبرعات التفاوضية في عام ٢٠١١، لكانت المساهمات الأساسية الإجمالية قد زادت بمقدار ٢,٦ بليون دولار، أو بنسبة ٥٢ في المائة، لتصل إلى ٧,٤ بلايين دولار.

النفقات

لمحة عامة

وصل مجموع النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ إلى ٢٤,٥ بليون دولار، كان نحو ٧٠ في المائة منها يتعلق بأنشطة برنامجية نفذت على الصعيد القطري، ومن هذه النسبة حصلت أفريقيا على ٤٧ في المائة، أو ٨ بلايين دولار. أما النسبة المتبقية من مجموع النفقات، وقدرها ٣٠ في المائة، فكانت تتعلق بأنشطة برنامجية عالمية وإقليمية وبأنشطة دعم البرامج وإدارتها.

ووصل الإنفاق على الأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١ إلى ١٦,٦ بليون دولار، بزيادة قدرها ١٥ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٦. وتم صرف قرابة نصف النفقات المتصلة بالتنمية (باستثناء الموارد المحلية) على الصعيد القطري في البلدان ذات الدخل المنخفض.

الموارد الأساسية تدعم تكاليف دعم الأنشطة المنفذة عن طريق التمويل غير الأساسي

يوجد فارق كبير بين مصادر التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي فيما يخص توزيع مجموع التكاليف التي تتكبدتها المنظمات لدعم البرامج وإدارتها. ومن ثم، فإن الحصة المتبقية من الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية الفعلية تختلف اختلافا كبيرا بدورها: وفي عام ٢٠١٠ بلغت هذه الحصة ٦٤ في المائة فقط للتمويل الأساسي في مقابل ٩٠ في المائة للتمويل غير الأساسي (أرقام عام ٢٠١١ غير متاحة بعد). ومن شأن تطبيق نسبة عامة لاسترداد كامل التكاليف تناهز ١٥ في المائة أن يحرر نحو ٥٥٦ مليون دولار من الموارد

الأساسية لصالح الأنشطة البرنامجية، أي ما يعادل نحو ٢٣ في المائة من المستوى الحالي للأنشطة البرنامجية الأساسية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة A/67/94-E/2012/80).

التوصيات

قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) تؤكد أن الموارد الأساسية، نظرا لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، لا تزال تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تؤكد مجددا أهمية توافر موارد أساسية كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها من أجل تعزيز اتساق وفعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

(ب) تلاحظ مع القلق الاتجاه التناقضي في مجموع المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١، وكذلك الاختلال الذي لا يفتأ يتزايد بين التمويل الأساسي غير المقيد والتمويل غير الأساسي المقيد والمجزأ بدرجة عالية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، والطريقة التي قد يشوه بها هذا الاختلال الأولويات البرنامجية العامة المنبثقة عن الولايات والأولويات المقررة لكيانات الأمم المتحدة المعنية؛

(ج) تعترف بالجهود التي تبذلها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة من أجل زيادة مرونة الموارد غير الأساسية، مع تجنب تجزؤها المفرط، عن طريق استحداث وترويج بدائل للتمويل غير الأساسي المخصص تخصيصا صارما، مثل الصناديق المواضيعية، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وغيرها من آليات التمويل المخصص تخصيصا مرنا في ارتباط بخططها الاستراتيجية؛

(د) تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم في النصف الأول من عام ٢٠١٤ حوارا رفيع المستوى بشأن سياسة تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وذلك ضمن السياق الأوسع نطاقا للمناقشات الحكومية الدولية المقبلة بشأن خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥؛ وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

١' تطلب إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وإلى مجالس إدارة الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، أن تجري حوارا منظما بشأن

كيفية تمويل النتائج الإنمائية التي يتعين تحقيقها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات المعنية بغية معالجة أوجه الاختلال بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، وجعل الموارد غير الأساسية معروفة مسبقاً بقدر أكبر وأقل خضوعاً للقيود، وتوسيع قاعدة المانحين، وتحسين كفاية تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها؛

٢' تشجع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر الدول الأعضاء التي تستطيع القيام بذلك على إجراء مشاورات بشأن كيفية تحسين تقاسم أعباء التمويل الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص بشأن كيفية التوصل إلى تقاسم أكثر تكافؤاً للأعباء عن طريق تحول المانحين من تقديم مساهمات غير أساسية من جانب كل واحد منهم على حدة لبرامج ومشاريع محددة صوب آليات التمويل المجمع أو صوب تقديم موارد أساسية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تشجع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وسائر الدول الأعضاء التي تستطيع القيام بذلك على النظر في إمكانية اعتماد نموذج تمويلي بديل لتوفير الموارد الأساسية للصناديق والبرامج، من قبيل "جدول مساهمات إرشادي طوعي"؛

٣' تطلب إلى الصناديق والبرامج أن تقترح تعريفاً لمفهوم "الكتلة الحرجة" من الموارد الأساسية اللازمة لتحقيق النتائج الإنمائية ذات الأولوية والحفاظ على القدرات التنظيمية الأساسية في الخطط الاستراتيجية للكيانات، وأن تقدم اقتراحاً محدداً في هذا الصدد إلى المجالس التنفيذية المعنية في دورة الخريف لعام ٢٠١٣؛

٤' تشجع على تنفيذ برمجة مشتركة بين الأعضاء في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق استخدام الأموال الأساسية. [لم تحذف]

(هـ) تشجع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وسائر الدول الأعضاء التي تستطيع القيام بذلك على زيادة المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وإلى صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة على المستويين العالمي والقطري بغية تعزيز اتساق وفعالية وكفاءة الدعم الذي يسديه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرامج. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في

أن تطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يضع ورقة خيارات تسلط الضوء على آليات التمويل المجمع والمشارك القائمة المطبقة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري، تشمل استعراضا كاملا للدور الذي قامت به صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة على المستوى القطري والدور الذي ينتظر منها أن تؤديه مستقبلا في تمويل برامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، وخاصة في البلدان التي تعتمد نهج توحيد الأداء؛

(و) تطلب اتباع ممارسة موحدة تتمثل في تجميع كل المساهمات المالية المتاحة والمتوقعة، المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على المستوى القطري، ضمن إطار ميزانية مشترك لا يشكل قيودا قانونيا على سلطة الإنفاق المنوطة بالصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، واستخدام هذه الأطر لتعزيز نوعية تخطيط الموارد على نطاق المنظومة بما يدعم أطر المساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، قد ترغب أيضا الجمعية العامة في أن تطلب إلى المنسقين المقيمين، دعما لدورهم القيادي في الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد على المستوى القطري، أن يمسكوا سجلا بجميع المساهمات الواردة من كل مصادر التمويل لصالح الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلد المعني المستفيد من البرنامج، بما فيها المقدمة بشروط غير مالية، وأن يوفرُوا هذه المعلومات في التقرير السنوي للمنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، قد ترغب كذلك الجمعية العامة في أن تطلب إلى الصناديق والبرامج موافاة المنسق المقيم بالمعلومات اللازمة عن المساهمات، وفي أن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات المعنية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على القيام بذلك؛

(ز) تطلب إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، أن تعتمد بحلول نهاية عام ٢٠١٣ معدلات لاسترداد التكاليف تضمن تجنب استخدام الموارد الأساسية لتغطية تكاليف تتصل بإدارة الأموال غير الأساسية وأنشطتها البرنامجية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تنظر في اعتماد معدلات متناسقة ومتميزة لاسترداد التكاليف توفر حوافز تشجع المانحين على زيادة التمويل الأساسي، و/أو استخدام المساهمات غير الأساسية بمزيد من المرونة وبقدر أقل من التخصيص على مستوى البرامج أو القطاعات؛

(ح) تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز النوعية التحليلية للتقارير التي تعد على نطاق المنظومة بشأن تمويل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك نطاق التغطية، وحسن التوقيت، والموثوقية، ونوعية البيانات المتعلقة بالمنظومة ككل وإمكانية عقد المقارنات بينها، والتعاريف، والتصنيفات؛

(ط) تطلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع معياراً مشتركاً للإبلاغ عن البيانات المالية استناداً إلى مبادئها المتعلقة بالإبلاغ عن النتائج، التي اعتمدت في عام ٢٠١١. ولدى الانتهاء من المعيار الجديد، يمكن لمجالس الإدارة المعنية لجميع كيانات الأمم المتحدة أن تنظر في اعتماد هذا المعيار في جميع التقارير المقدمة من كل وكالة منها، وينبغي إنشاء مرفق لتخزين البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة	١٢
ثانيا - لمحة عامة	١٦
ثالثا - تحليل تفصيلي	٢٥
ألف - المساهمات	٢٥
باء - النفقات	٣٩
رابعا - قضايا مختارة	٥٠
تقاسم الأعباء	٥٠

الجدول

١ - المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ١٩٩٦-٢٠١١	٢٦
٢ - المانحون الرئيسيون للمساهمات المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٧-٢٠١١	٣٣
٣ - المساهمون الرئيسيون في التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية	٣٤
٤ - الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، ٢٠١١	٣٧
٥ - نفقات صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة بالبلدان الرائدة في عام ٢٠١١	٣٨
٦ - النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ٢٠٠٦-٢٠١١	٤٠
٧ - النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان/المناطق العشرة الأولى المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١١	٤١
٨ - النفقات البرنامجية على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في البلدان العشرة الأولى المستفيدة من البرامج، ٢٠١١	٤٣
٩ - النفقات على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في البلدان العشرة الأولى المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١٠، من حيث الموارد الأساسية	٤٨

الأشكال

- الأول - تمويل الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١١ ١٤
- الثاني - المساهمات المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١، بحسب نوع النشاط. . . ١٦
- الثالث - التغير الحقيقي الذي طرأ. مرور الوقت على تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ١٩٩٦ - ٢٠١١ (النسبة المئوية للتغير بالقياس إلى عام ١٩٩٦). ١٧
- الرابع - قنوات المعونة المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٠ ١٨
- الخامس - مصادر تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ ١٩
- السادس - المساهمون الرئيسيون في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل. ٢٠
- السابع - الكيانات الرئيسية التي اضطلعت بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل. ٢٢
- الثامن - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلع بها في عام ٢٠١١، بحسب المنطقة ٢٣
- التاسع - النفقات البرنامجية للبلدان الخمسين الأولى المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١١ ٢٤
- العاشر - النفقات البرنامجية (باستثناء الموارد المحلية) التي خصصت على المستوى القطري للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١٠، بوصفها حصة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. ٢٥
- الحادي عشر - متوسط معدلات النمو السنوي بالقيمة الحقيقية على امتداد الزمن فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (باستثناء تخفيف الدين والموارد المحلية)، ١٩٩٦-٢٠١١ ٢٧
- الثاني عشر - المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، ١٩٩٥-٢٠١١ ٢٨
- الثالث عشر - المساهمون الرئيسيون في الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل. ٢٩
- الرابع عشر - الكيانات الرئيسية التي اضطلعت بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل. ٣١
- الخامس عشر - التغير الحقيقي في تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٧-٢٠١١ (النسبة المئوية للتغير بالقياس إلى عام ٢٠٠٧، باستثناء الموارد المحلية). ٣٢

- السادس عشر - طرائق التمويل من الموارد غير الأساسية التي قدمت إلى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ ٣٥
- السابع عشر - نفقات الكيانات الرئيسية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ ٤٠
- الثامن عشر - النفقات على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١ ٤٢
- التاسع عشر - النفقات البرنامجية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان الخمسين الأولى المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١١ ٤٣
- العشرون - الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية بحسب المجموعات القطرية في عام ٢٠١٠ ٤٥
- الحادي والعشرون - النفقات البرنامجية (باستثناء الموارد المحلية) التي خصصت على المستوى القطري للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، بحسب المجموعات القطرية الرئيسية في عام ٢٠١٠: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل ٤٦
- الثاني والعشرون - النفقات البرنامجية (باستثناء الموارد المحلية) على الأنشطة المتصلة بالتنمية في البلدان المائة والعشرين الأولى، ٢٠١٠ (مرتبة حسب النفقات الأساسية) ٤٧
- الثالث والعشرون - النفقات البرنامجية التي خصصت للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية على المستوى القطري في عام ٢٠١٠: مقارنة بين عنصري التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ٤٩
- الرابع والعشرون - مساهمات البلدان الأعضاء بلجنة المساعدة الإنمائية في الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١، بالقياس إلى دخلها القومي الإجمالي (نسبة المساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي) ٥١

المرفقات

- الأول - مذكرة تقنية بشأن التعاريف والمصادر ونطاق التغطية ٥٤
- الثاني - تقاسم الأعباء ٦٠
- الثالث - المجموعات القطرية ٦٢
- الرابع - الجداول الإحصائية المنشورة على الموقع الشبكي لفرع سياسات التعاون الإنمائي في مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٧٠

أولا - مقدمة

هيكل التقرير ونطاق تغطيته

١ - يركز هذا التقرير على كيانات منظومة الأمم المتحدة السبعة والثلاثين (الصناديق والبرامج والوكالات) التي حصلت على تمويل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١. وتشكل هذه الكيانات ما يشار إليه عامةً باسم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تتولى معاً أكثر من ٩٥ في المائة من جميع الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وترد البيانات الإحصائية التفصيلية التي استند إليها في إعداد العروض والتحليلات التي يتضمنها هذا التقرير في المرفق الإحصائي، وهو متاح على الموقع الشبكي لفرع سياسات التعاون الإنمائي التابع لمكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (<http://www.un.org/en/development/desa/oesc/funding.shtml>).

إعداد التقارير على نطاق المنظومة: الفرص والتحديات

٢ - تتولى ثلاث جهات في الوقت الراهن إعداد تقارير عن التمويل المقدم لمنظومة الأمم المتحدة، وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الإدارة)، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اللجنة). وتركز الإدارة واللجنة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، كل من منظور متميز. أما مجلس الرؤساء التنفيذيين فيركز بوجه أعم على الحالة الشاملة لميزانية ومالية كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وفيما يتعلق بالحصول على المعلومات، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في القرار ٣١١/٦٣، أن ينشئ قاعدة بيانات مركزية للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد دخلت قاعدة البيانات المركزية هذه حيز التشغيل في وقت أسبق في عام ٢٠١٢ وأصبحت تشكل الآن جزءاً من نظام قواعد بيانات الإحصاءات والتقارير المالية الذي يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين بإعداده. وتمكنت الإدارة ومجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق تعاونهما، من ترشيد عملية جمع البيانات وتنسيقها. كما أتاح هذا التعاون مراعاة مواعيد الإبلاغ عن المعلومات بمزيد من الدقة، مما سمح للإدارة بأن تُضمّن هذا التقرير بيانات مؤقتة عن عام ٢٠١١. كما وثقت الإدارة تعاونها مع اللجنة من أجل تعزيز إمكانية عقد مقارنات بين البيانات والمعلومات وتحسين التكامل فيما بينها.

٤ - ويتضمن المرفق الأول مذكرة تقنية بشأن القضايا والتحديات المتعلقة بإعداد التقارير على نطاق المنظومة. وتتصل هذه القضايا والتحديات باستخدام المصطلحات، والمصادر، ونطاق التغطية، وكذلك بإمكانية مقارنة البيانات والمعلومات التي تخص كيانات الأمم المتحدة المختلفة.

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

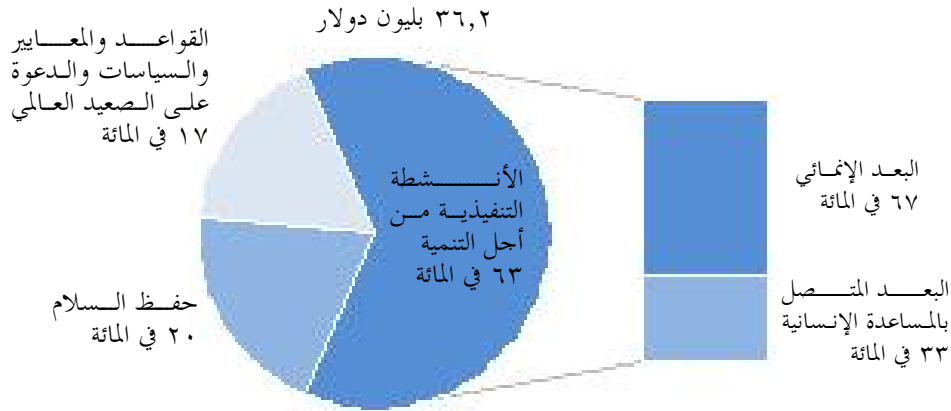
٥ - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية هي الأنشطة التي تنفذها كيانات الأمم المتحدة توجهاً لهدف رئيسي هو تعزيز التنمية. وينهض عدد من الكيانات بولايات محددة في هذا الصدد. وتغطي الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كلا من أنشطة التنمية الطويلة الأجل، والأنشطة التي تركز على تقديم مساعدة إنسانية قصيرة الأجل.

٦ - ولا يوجد تصنيف منسق على نطاق المنظومة يُستند إليه في التمييز بين الأنشطة المتصلة بالتنمية وتلك المتصلة بالمساعدة الإنسانية. ولأغراض هذا التقرير، وريشما يؤخذ بنظام تصنيفي من هذا النوع، تعتبر جميع الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وعمليات الطوارئ التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (نحو ٢٦ في المائة من جميع الأنشطة)، والعمليات الإنسانية التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي (نحو ٩١ في المائة من جميع الأنشطة) أنشطة متصلة بالمساعدة الإنسانية. وبناء على ذلك، تعامل جميع الأنشطة الأخرى بوصفها أنشطة متصلة بالتنمية. ويتعلق كثير من التحليلات التفصيلية الواردة في هذا التقرير بالأنشطة المتصلة بالتنمية على وجه الخصوص.

٧ - وكما يبين الشكل الأول الوارد أدناه، مثلت الأنشطة التنفيذية التي اضطلع بها من أجل التنمية في عام ٢٠١١ نحو ٦٣ في المائة (٢٢,٩ بليون دولار) من جميع الأنشطة التي نفذت على نطاق منظومة الأمم المتحدة (٣٦,٢ بليون دولار). وشكلت عمليات حفظ السلام ٢٠ في المائة (٧,١ بلايين دولار)، أما النسبة المتبقية، وهي ١٧ في المائة (٦,٢ بلايين دولار) فكانت تتعلق بالمهام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي في مجالات وضع القواعد والمعايير، والسياسات، والدعوة.

الشكل الأول

تمويل الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١١



الموارد الأساسية وغير الأساسية

٨ - تمول الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بمزيج مما يسمى الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. والموارد الأساسية هي الموارد التي تخطط دون قيود والتي يرتبط استخدامها وإنفاقها ارتباطاً مباشراً بالولايات المتعددة الأطراف للكيانات ومخططاتها الاستراتيجية التي يوافق عليها مجلس إدارة كل منها في إطار عملية حكومية دولية.

٩ - أما الموارد غير الأساسية فهي، وفقاً لما قرره المساهمون، موارد مخصصة أساساً، وبالتالي تكتنف القيود استخدامها وإنفاقها. واستخدام وإنفاق الموارد غير الأساسية يخضعان للخطط الاستراتيجية المعتمدة من مجالس الإدارة ويتسقان معها بصورة غير مباشرة.

١٠ - وبصفة عامة تعتبر المعونة الأساسية أو غير المقيدة وسيلة أكثر كفاءة لبناء شراكات مجدية وفعالة مع البلدان المستفيدة من البرامج لإنجاز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتوفر الموارد الأساسية أعلى مستوى من الجودة والمرونة فيما يخص التمويل المجمع. وتتسم هذه الموارد بأهمية حاسمة لضمان قدرة الكيانات على النهوض بولاياتها المتعددة الأطراف، واستمرارها في توفير القيادة والابتكار من الناحية الفنية فيما يتعلق بأهداف محددة وبالأعمال المتصلة بالدعوة والسياسات، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج على أرض الواقع. وتتسم الموارد الأساسية بأهمية مركزية لضمان استقلال الكيانات المذكورة وحيادها ودورها كشريك موثوق به في بيئة التعاون الإنمائي السريعة التغير. أما المعونة المقيدة التي تقدم في شكل موارد غير أساسية فكثيراً ما ينظر إليها، من ناحية أخرى، على أنها يمكن أن تشوه أولويات البرامج

وذلك لأنها تقلص نسبة التمويل الذي تتحكم فيه بصورة مباشرة مجالس الإدارة والعمليات الحكومية الدولية. كما ينظر إلى المعونة المقيدة على أنها تساهم في التجزؤ والتنافس والتدخل بين الكيانات ولا تشجع على تحقيق التركيز وتعيين المواقع الاستراتيجية وضمان التماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما وُجد أن المعونة المقيدة تؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات، وخاصة لأنها تكون مقدمة غالباً من مانحين فرادى وتكون مرتبطة أساساً ببرامج مشاريع محددة.

١١ - وأخذ تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، المقدم في صورة موارد غير أساسية، يزداد كثيراً بمرور الوقت حتى وصل في عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٢ في المائة من مجموع الموارد بالقياس إلى ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وإذا نُظر إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية وحدها، لتبين أن الموارد غير الأساسية قد شكلت نحو ٦٨ في المائة من مجموع الموارد في عام ٢٠١١ بالقياس إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٦.

١٢ - ويأخذ نحو ٧ في المائة من الموارد غير الأساسية صورة ما يسمى بالموارد المحلية، أي الموارد التي تقدمها البلدان المستفيدة من البرامج إلى الكيانات من أجل البرامج المنفذة في البلد نفسه. وقد استبعد هذا العنصر من بعض التحليلات الواردة في هذا التقرير عندما رُئي أن من المناسب استبعاده، وأشار إلى ذلك في موضعه.

المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من المعونات

١٣ - يشير التقرير في عدة مواضع إلى المساعدة الإنمائية الرسمية عند إجراء تحليلات لمقارنة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بأشكال المساعدة الإنمائية الأخرى. ويُستخدم شكلان من أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء تخفيف الدين)، وفقاً للتعريف الذي أعطته اللجنة لهما، وهما: (أ) المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها فقط الحكومات الأعضاء في اللجنة (١٢٩,٦ بليون دولار في عام ٢٠١١) و (ب) مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (١٥١,٩ بليون دولار في عام ٢٠١١). ويشمل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية تدفقات المعونة التي تقوم البلدان غير الأعضاء في اللجنة بإبلاغ اللجنة عنها. ومن المفهوم أن أي شكل من الشكلين المذكورين أعلاه لا يشتمل على كامل المساعدة الإنمائية^(١).

(١) في هذا الصدد، أشارت التقديرات إلى أن التدفقات الخاصة بلغت نحو ٣٠ بليون دولار وأن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب بلغ نحو ١٤ بليون دولار (E/2012/78)، مما وسع من مفهوم مجموع المساعدة الإنمائية فوصل هذا المجموع إلى زهاء ١٧٤ بليون دولار في عام ٢٠١١، وذلك بافتراض أن التدفقات الخاصة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يطرأ عليهما تغيير ذو شأن في عام ٢٠١١.

القيمة الحالية مقابل القيمة الحقيقية

١٤ - في هذا التقرير، تستند المقارنات وتحليلات الاتجاهات "بالقيمة الحقيقية" إلى المبالغ المعبر عنها بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، باستخدام معاملات الانكماش التي نشرتها اللجنة. وتأخذ هذه المعاملات في الاعتبار الأثر المشترك للتضخم وتغيرات أسعار الصرف.

ثانياً - لمحة عامة

١٥ - يوفر هذا الفرع لمحة عامة عن بعض جوانب تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويوفر الفرعان التاليان تحليلات أكثر تفصيلاً لأموال من بينها اتجاهات التمويل الرئيسية، وقضاياها، ومنظوراته.

المساهمات

١٦ - بلغ مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ٢٢,٩ بليون دولار في عام ٢٠١١، بانخفاض قدره ٧ في المائة بالقيمة الحقيقية بالقياس إلى حجمه في عام ٢٠١٠. وقد خصص نحو ٦٧ في المائة (١٥,٢ بليون دولار) للأنشطة المتصلة بالتنمية و ٣٣ في المائة (٧,٦ بلايين دولار) للأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية (انظر الشكل الثاني الوارد أدناه). وشكلت الموارد غير الأساسية نحو ٦٨ في المائة من المساهمات المتصلة بالتنمية و ٨١ في المائة من المساهمات المتصلة بالمساعدة الإنسانية، وكانت بالتالي مخصصة لأوجه إنفاق محددة.

الشكل الثاني

المساهمات المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١، بحسب نوع النشاط

مجموع المساهمات ٢٢,٩ بليون دولار

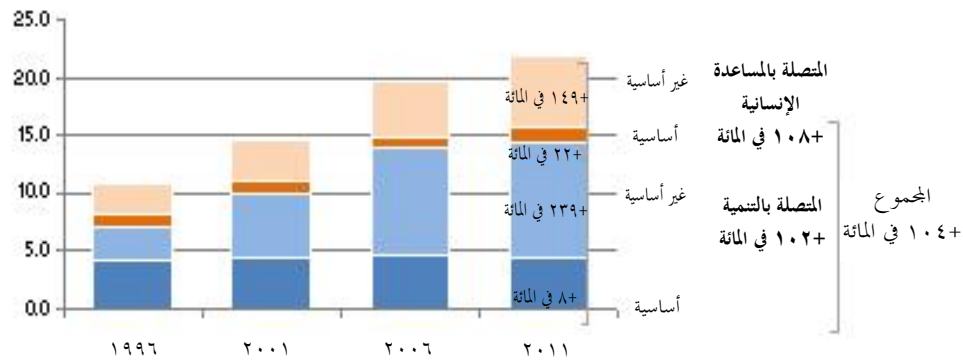


١٧ - ويقدم الشكل الثالث الوارد أدناه لمحة عامة، بالقيم الحقيقية، عن نمو تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١١. وفي حين كانت الاتجاهات العامة إيجابية بالنسبة للأنشطة المتصلة بالتنمية وتلك المتصلة بالمساعدة الإنسانية على حد سواء، فإن نمو الموارد الأساسية كان طفيفا بالقياس إلى نمو الموارد غير الأساسية. ويتسم هذا التطور وما يترتب عليه من اختلال التوازن بين مصدري التمويل بأهمية محورية للنقاش الدائر بشأن الكتلة الحرجة من الموارد التي تتيح لكيانات الأمم المتحدة الاحتفاظ بالقدرات اللازمة للنهوض بولايتها المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأنشطة البرنامجية الأساسية على أرض الواقع، وتوفير القيادة والابتكار من الناحية الفنية، وضمان استقلال الكيانات وحيادها وموقعها الاستراتيجي كشريك موثوق به في بيئة إنمائية سريعة التغير. ويناقش مفهوم الكتلة الحرجة بمزيد من التفصيل في الفرع هاء من الفصل الرابع من التقرير السابق للأمين العام بشأن التمويل (A/67/94-E/2012/80).

الشكل الثالث

التغير الحقيقي الذي طرأ بمرور الوقت على تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية،
١٩٩٦-٢٠١١ (النسبة المئوية للتغير بالقياس إلى عام ١٩٩٦)

ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام ٢٠١٠



الحصة من المعونة المتعددة الأطراف ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية

١٨ - يظل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكبر قناة لتمويل المباشر المتعدد الأطراف لدى جمع المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية، وفقا لما أفادت به اللجنة (انظر الشكل الرابع الوارد أدناه). وكانت هذه الحصة تقدر بنحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وتؤكد هذه الحصة الكبيرة نسبيا من تدفقات المعونة المتعددة الأطراف أهمية منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

الشكل الرابع

قنوات المعونة المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٠

المجموع ٥٤,٥ بليون دولار



١٩ - وقد شكل التمويل المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (باستثناء الموارد المحلية) في عام ٢٠١١ نحو ١٥ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء تخفيف الدين)، ووصل التمويل المقدم لتلك الأنشطة من بلدان اللجنة إلى ١١ في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من تلك البلدان.

مصادر المساهمات

٢٠ - يبين الشكل الخامس الوارد أدناه أن الحكومات، الأعضاء في اللجنة وغير الأعضاء فيها على حد سواء، قد قدمت بصورة مباشرة نحو ٧٧ في المائة من مجموع المساهمات في عام ٢٠١١. ويشمل هذا المجموع المساهمات المقدمة إلى ما يسمى صناديق الأمم المتحدة الاستثمارية المتعددة المانحين التي تغطيها خدمات إدارة الصناديق التي يوفرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي^(٢). أما النسبة المتبقية، وهي ٢٢ في المائة، فتخصص المفوضية الأوروبية والمنظمات غير الحكومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى (بما فيها الصناديق العالمية)، التي تتلقى هي نفسها معظم التمويل من الحكومات. ومنذ عام ١٩٩٥ حدث توسع عام لقاعدة التمويل، وازدادت حصة المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المتعددة

(٢) في عام ٢٠١١ مولت الحكومات الأعضاء باللجنة ٨٥ في المائة من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وتعالج هذه الصناديق بشكل منفصل.

الأطراف الأخرى (بما فيها الصناديق العالمية) من ٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١١.

الشكل الخامس

مصادر تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١

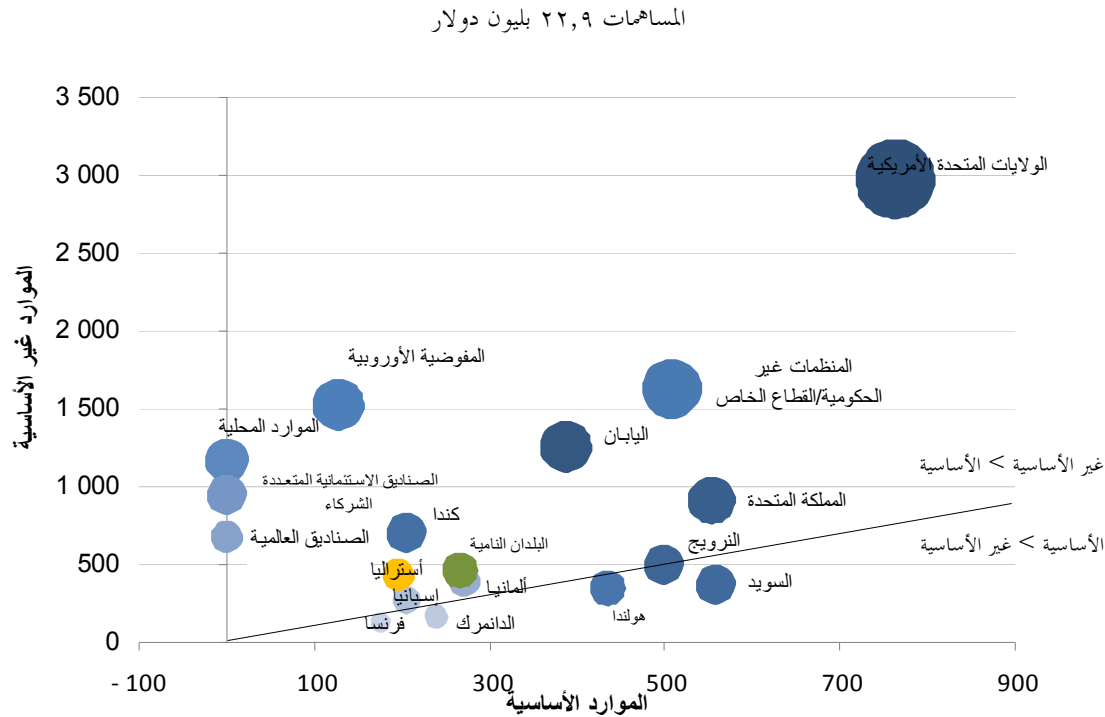
مجموع المساهمات ٢٢,٩ بليون دولار



٢١ - ويتضمن الجدول ألف-٣ من المرفق الإحصائي المتاح على شبكة الإنترنت قائمة كاملة بالمساهمات، بحسب الجهة المساهمة ونوع النشاط (متصل بالتنمية ومتصل بالمساعدة الإنسانية) ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي). ويبين الشكل السادس الوارد أدناه هذه المعلومات فيما يخص مجموعة المساهمين الرئيسيين التي تقدم مجتمعة ٩٦ في المائة من مجموع التمويل. والمعلومات المتعلقة بفرادى المساهمين تستثنى تبرعاتها للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، التي تعالج بشكل منفصل باعتبارها نوعا جديدا نسبيا وأخذا في التطور من التمويل غير الأساسي المجمع.

الشكل السادس

المساهمون الرئيسيون في الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية في عام ٢٠١١:
مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



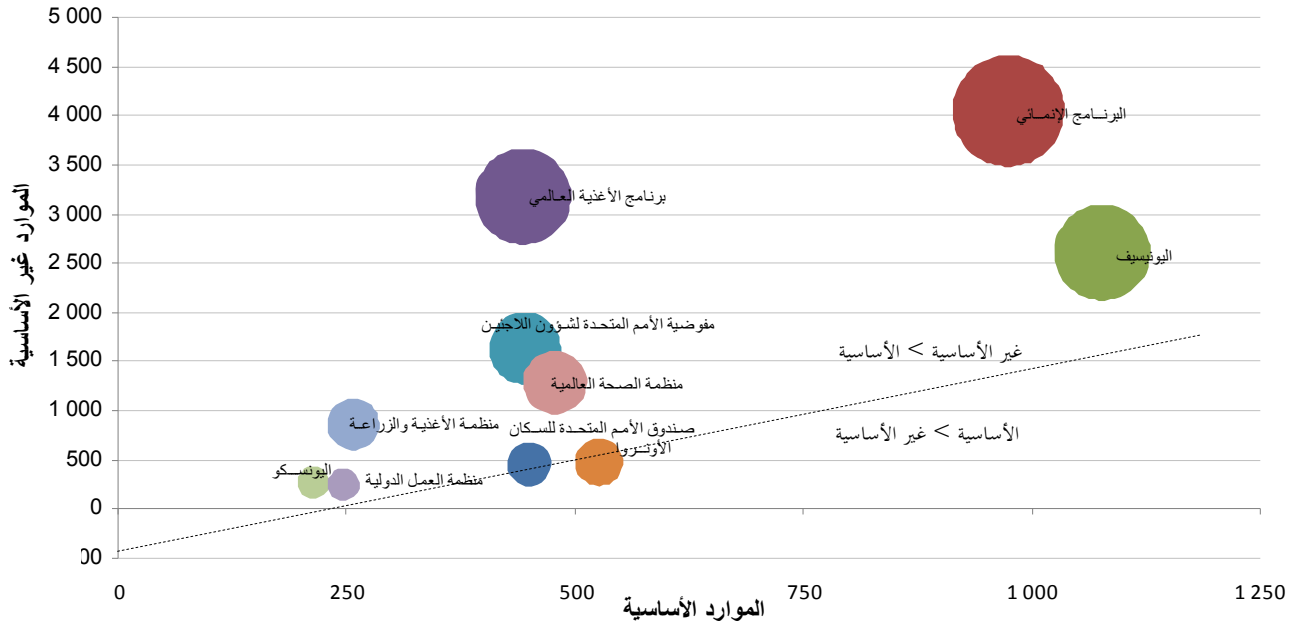
٢٢ - وبلغ مجموع المساهمات المقدمة من البلدان النامية (باستثناء الموارد المحلية) في عام ٢٠١١ نحو ٧٢٥ مليون دولار وارتفع بقرابة ٨٠ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. كما ساهمت البلدان النامية بنحو ١,٢ بليون دولار في شكل موارد محلية غير أساسية لصالح برامج تنفذ في البلد المساهم نفسه. ويعادل هذا النوع من المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية نحو ٨ في المائة من المجموع التقديري للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب.

كيانات الأمم المتحدة الكبرى

٢٣ - يتركز تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عدد صغير نسبياً من كيانات الأمم المتحدة، إذ تلقت الكيانات العشرة الأولى، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، نحو ٨٨ في المائة من إجمالي المساهمات في عام ٢٠١١. ووصلت حصة الكيانات الثلاثة الأولى منها إلى زهاء ٥٤ في المائة، وحصل البرنامج الإنمائي وحده على قرابة ٢١ في المائة. ويتفوق عنصر الموارد غير الأساسية للتمويل على عنصر الموارد الأساسية بالنسبة لجميع الكيانات الرئيسية باستثناء الأونروا وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الشكل السابع الوارد أدناه). وحصلت الكيانات السبعة والعشرون الأخرى، أي ما يمثل ٧٣ في المائة من الكيانات المشمولة بهذا التقرير، على النسبة المتبقية من التمويل وقدرها ١٢ في المائة. ويتضمن الجدول ألف-٢ من المرفق الإحصائي المتاح على شبكة الإنترنت قائمة كاملة بالمساهمات المقدمة خلال السنوات الخمس الماضية، بحسب الكيان ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي).

الشكل السابع
الكيانات الرئيسية التي اضطلعت بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١: مقارنة
بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المساهمات ٢٢,٩ بليون دولار

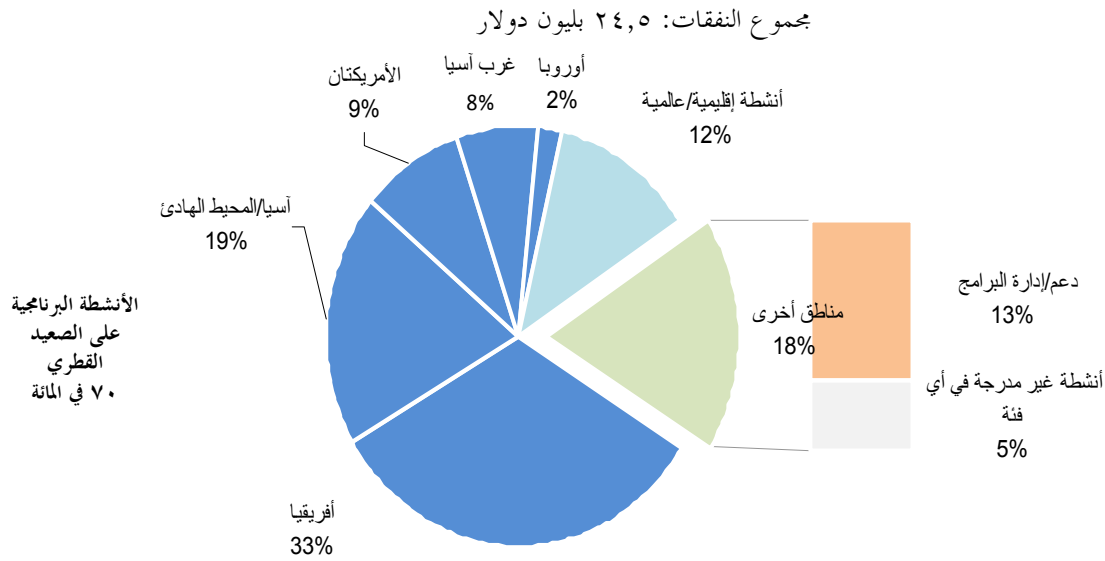


النفقات

٢٤ - بلغت النفقات التي خصصت للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ (بما في ذلك الموارد المحلية) ٢٤,٥ بليون دولار، كان زهاء ٧٠ في المائة منها يتعلق بالأنشطة البرنامجية المضطلع بها على الصعيد القطري (انظر الشكل الثامن الوارد أدناه)، ومن هذه النسبة أنفق ٤٧ في المائة، أو ٨ بلايين دولار، في أفريقيا. وعليه، كان قرابة ٣٠ في المائة من مجموع النفقات يتعلق بالأنشطة البرنامجية المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبدعم وإدارة البرامج، وبالأنشطة التي لم يتسن إدراجها في أي من الفئات المبينة أعلاه.

الشكل الثامن

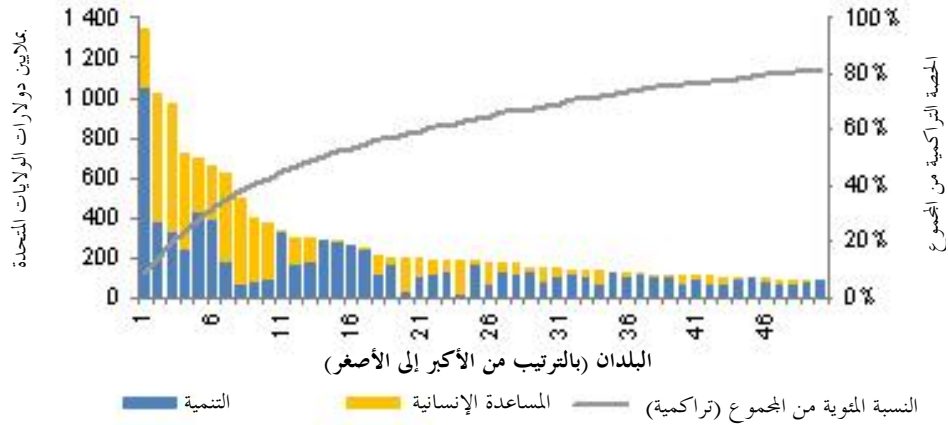
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلع بها في عام ٢٠١١، بحسب المنطقة



٢٥ - ويبين الشكل التاسع الوارد أدناه توزيع النفقات البرنامجية المتكبدة على المستوى القطري فيما يتصل بالتنمية وبالمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١١، ودرجة تركيز هذه النفقات في البلدان الخمسين الأولى المستفيدة من البرامج. وقد حصلت هذه البلدان مجتمعة على ٨٢ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية. وحصلت البلدان الثلاثة الأولى منها على نحو ٢٠ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية المتكبدة على المستوى القطري، بينما حصلت البلدان/الأقاليم^(٣) التسعة الأولى على قرابة ٤١ في المائة من تلك النفقات.

(٣) إثيوبيا، والأرض الفلسطينية المحتلة، وأفغانستان، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، وكينيا، وهايتي.

الشكل التاسع
النفقات البرنامجية للبلدان الخمسين الأولى المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١١



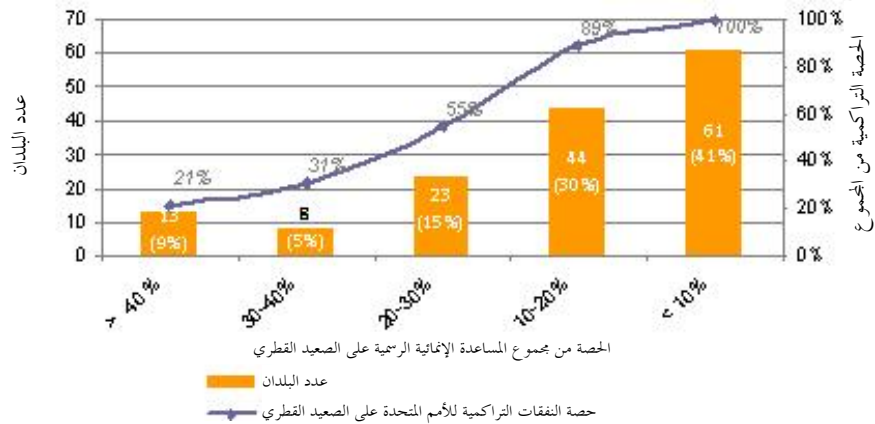
٢٦ ويتضمن الجدول باء-٢ من المرفق الإحصائي المتاح على الإنترنت قائمة كاملة بالنفقات البرنامجية، بحسب البلد المستفيد من البرامج ونوع النشاط (متصل بالتنمية أو بالمساعدة الإنسانية).

٢٧ - ولا تتوفر بعد بيانات مصنفة بشأن تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١١، غير أن تحليلاً مقارناً لمجموع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى القطري في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل العاشر الوارد أدناه) يبين أن تلك الأنشطة قد استأثرت بأكثر من ٤٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في ١٣ بلداً، أي ٩ في المائة، من البلدان المستفيدة من البرامج^(٤). وقد حصلت هذه البلدان الثلاثة عشر معاً على قرابة ٢١ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى القطري. وفي الطرف المقابل، نالت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أقل من ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في ٦١ بلداً، أي ٤١ في المائة، من البلدان المستفيدة من البرامج. وانتفعت مجموعة البلدان الأحد والستين هذه بنحو ١١ في المائة من مجموع الأنشطة المنفذة على المستوى القطري. وقد اضطلع بمعظم تلك الأنشطة (٥٨ في المائة) في البلدان المستفيدة من البرامج، حيث استأثرت تلك الأنشطة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

(٤) بربادوس، وبيرو، وتايلند، وتشاد، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والسودان، والصومال، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، والنيجر.

الشكل العاشر

النفقات البرنامجية (باستثناء الموارد المحلية) التي خصصت على المستوى القطري للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١٠، بوصفها حصة من مجموع المساعدة الإنمائية



ثالثا - تحليل تفصيلي

ألف - المساهمات

لمحة عامة

٢٨ - يبين الشكل الثالث الوارد أعلاه والجدول ١ الوارد أدناه أن الاتجاهات الطويلة الأجل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كانت إيجابية. فقد زاد مجموع التمويل وأكثر من الضعف، بالقيمة الحقيقية، بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١١، وزادت المساهمات غير الأساسية بنحو ثلاثة أمثال بالقياس إلى مستواها في عام ١٩٩٦. وبلغ متوسط النمو السنوي لمجموع التمويل خلال فترة الخمسة عشر عاما هذه نحو ٥,٢ في المائة بالقيمة الحقيقية. وكان النمو قويا بشكل خاص فيما يخص المساهمات غير الأساسية المتصلة بالتنمية. وفي عام ٢٠١١، وصلت هذه المساهمات إلى مستوى يناهز، بالقيمة الحقيقية، ثلاثة أمثال ونصف نظيره المسجل في عام ١٩٩٦، أي ما يمثل معدل نمو سنوي متوسط يبلغ نحو ٨,٥ في المائة. وهذا النمو القوي جدا في الموارد غير الأساسية يتناقض بشكل صارخ مع معدل النمو السنوي المتواضع للغاية في الموارد الأساسية الذي بلغ نحو ٠,٥ في المائة. كما شهدت المساهمات المقدمة للأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية، على الرغم من أنها أكثر عرضة للتغير

من سنة لأخرى بوجه عام، نموا كبيرا بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١١ بلغت نسبته قرابة ١٠٨ في المائة بالقيمة الحقيقية، وسجل التمويل غير الأساسي زيادة قدرها ١٤٩ في المائة.

الجدول ١

المساهمات في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ١٩٩٦-٢٠١١

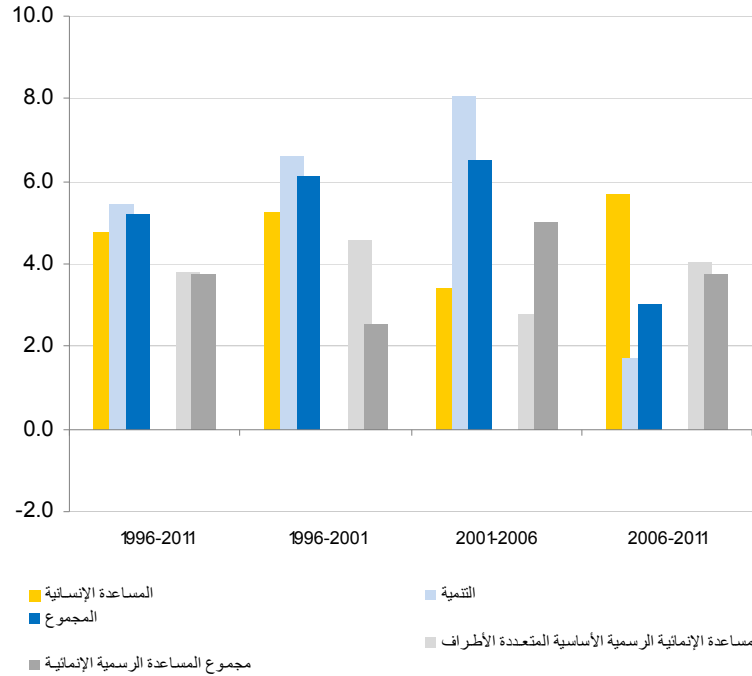
التغير ١٩٩٦-٢٠١١ (بالنسبة المئوية)		بالقيمة الحالية (ببلايين) دولارات الولايات المتحدة				
بالقيمة الحقيقية	بالقيمة الاسمية	٢٠١١	٢٠٠٦	٢٠٠١	١٩٩٦	
مجموع المساهمات في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية						
١١	٥٢	٦,٣	٥,٠	٣,٦	٤,٢	مساهمات أساسية
١٩٨	٢٩٩	١٦,٥	١٢,٦	٦,١	٤,١	مساهمات غير أساسية
١٠٤	١٧٥	٢٢,٩	١٧,٦	٩,٧	٨,٣	المجموع
الأنشطة المتصلة بالتنمية						
٨	٥٠	٤,٩	٤,٢	٢,٩	٣,٢	مساهمات أساسية
٢٣٩	٣٦٤	١٠,٤	٨,٤	٣,٦	٢,٢	مساهمات غير أساسية
١٠٢	١٧٧	١٥,٢	١٢,٥	٦,٦	٥,٤	المجموع
الأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية						
٢٢	٥٩	١,٤	٠,٩	٠,٧	٠,٩	مساهمات أساسية
١٤٩	٢٢٤	٦,٢	٤,٢	٢,٥	١,٩	مساهمات غير أساسية
١٠٨	١٧٠	٧,٦	٥,٠	٣,١	٢,٨	المجموع

حصة المعونة المتعددة الأطراف ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للجنة المساعدة الإنمائية

٢٩ - كانت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تعادل نحو ١٥ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أبلغت عنها اللجنة في عام ٢٠١١ (باستثناء تخفيف الدين). ويتضمن الشكل الحادي عشر الوارد أدناه مقارنة بين متوسط معدلات النمو السنوي بالقيمة الحقيقية فيما يخص مجموع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وعنصريها المتصلين بالتنمية وبالمساعدة الإنسانية (باستثناء الموارد المحلية) ومتوسط معدلات النمو السنوي بالقيمة الحقيقية فيما يخص مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية المتعددة الأطراف (باستثناء تخفيف الدين).

الشكل الحادي عشر

متوسط معدلات النمو السنوي بالقيمة الحقيقية على امتداد الزمن فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (باستثناء تخفيف الدين والموارد المحلية)، ١٩٩٦-٢٠١١ (بالنسبة المئوية)



٣٠ - وبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، ازدادت المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بالقيمة الحقيقية، بسرعة أكبر من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ومن المساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية المتعددة الأطراف سواء بسواء. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١. ولكن منذ عام ٢٠٠٦ أخذ مجموع تمويل تلك الأنشطة يرتفع، للمرة الأولى، بمعدل أقل قليلاً من معدل ارتفاع مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية.

مصادر التمويل

٣١ - يوفر الشكل الثالث الوارد أعلاه لمحة عامة عن نمو تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالقيمة الحقيقية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١١، موزعاً بحسب

الأنشطة المتصلة بالتنمية والأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية. ويبين الشكل الخامس الوارد أعلاه مصادر التمويل الرئيسية الحالية.

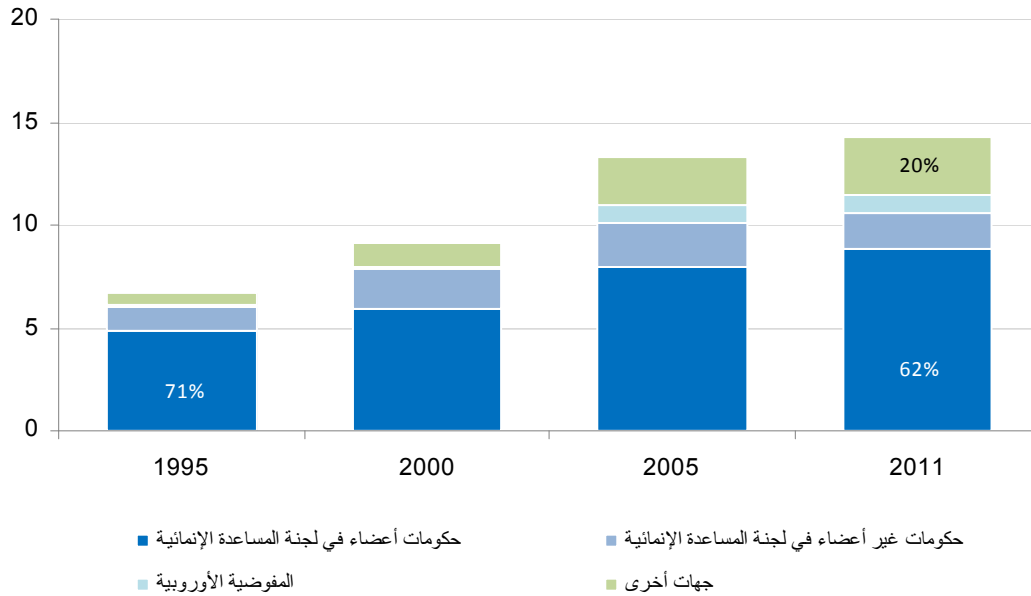
الأنشطة المتصلة بالتنمية

٣٢ - يدرس الشكل الثاني عشر الوارد أدناه بمزيد من التفصيل التغييرات التي طرأت على المصادر الرئيسية التي مولت فقط الأنشطة المتصلة بالتنمية (٦٧ في المائة من مجموع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية). وبحلول نهاية الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١١، كانت قد برزت أربع مجموعات مختلفة من المساهمين، مما يشير إلى اتساع نطاق قاعدة تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية مع مرور الوقت. وفي حين زادت مساهمات بلدان اللجنة بنسبة ٨٦ في المائة بالقيمة الحقيقية لتصل إلى ٩,٥ بلايين دولار في عام ٢٠١١، فإن حصتها المناظرة في مجموع الموارد قد انخفضت من ٧١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠١١.

الشكل الثاني عشر

المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، ١٩٩٥-٢٠١١

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام ٢٠١٠)



٣٣ - وتمثل الزيادة في التمويل المقدم من المنظمات المتعددة الأطراف ومن المصادر غير الحكومية والقطاع الخاص أهم اتجاه على مستوى التمويل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي عام ٢٠١١، قدمت المفوضية الأوروبية نحو ٦ في المائة من المساهمات غير الأساسية المتصلة بالتنمية، في حين ساهمت المنظمات المتعددة الأطراف والمصادر الأخرى غير الحكومية والخاصة بنسبة أخرى قدرها ٢٠ في المائة، أو ٣ بلايين دولار. وتشمل فئة "المصادر الأخرى" هذه صناديق عالمية وكذلك مساهمات من اللجان الوطنية لليونيسيف.

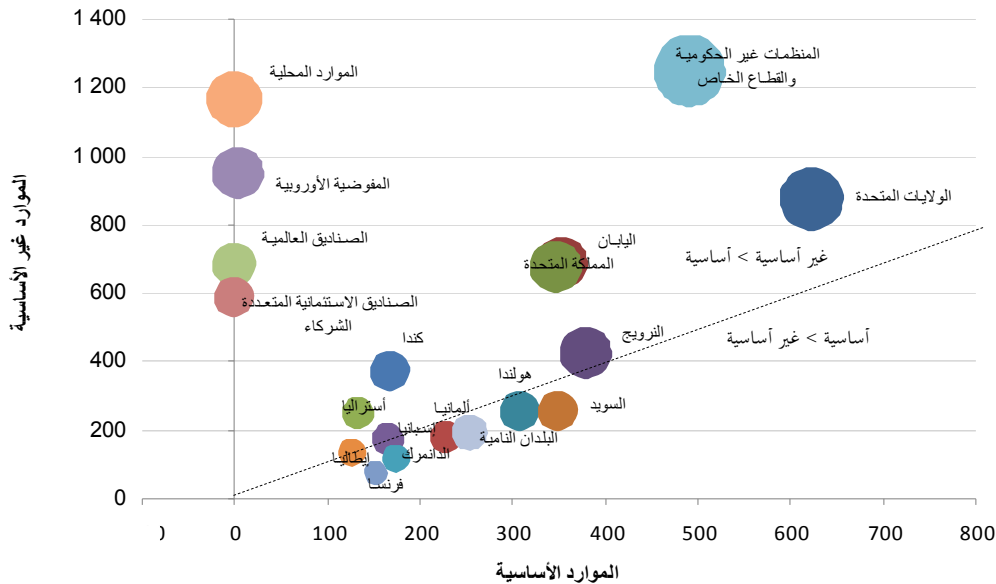
٣٤ - وعلى غرار الشكل السادس الوارد أعلاه، يوفر الشكل الثالث عشر أدناه مزيداً من المعلومات المقارنة عن المساهمات بحسب مجموع التمويل ونوعه (أساسي وغير أساسي) وبحسب المساهمون الرئيسيون الذين قدموا معاً ٩٥ في المائة من مجموع التمويل المخصص للأنشطة المتصلة بالتنمية. وارتفع العنصر الأساسي في المساهمات التي قدمتها الحكومات الأعضاء في اللجنة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية (باستثناء المساهمات في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين) من ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١١.

الشكل الثالث عشر

المساهمون الرئيسيون في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المساهمات: ١٥,٢ بليون دولار



٣٥ - وبلغت المساهمات المقدّمة من البلدان النامية للأنشطة المتصلة بالتنمية (باستثناء الموارد المحلية) نحو ٤٤٨ مليون دولار في عام ٢٠١١، لترتفع بذلك بقرابة ٣٤ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١. وقُدِّمَ نحو ٥٦ في المائة من هذا التمويل على هيئة موارد أساسية. كما ساهمت البلدان النامية، كما هو موضَّح على حدة في الشكل الثالث عشر الوارد أعلاه، بزهاء ١,٢ بليون دولار على شكل موارد محلية غير أساسية موجهة للأنشطة المتصلة بالتنمية المنفذة فيها هي ذاتها.

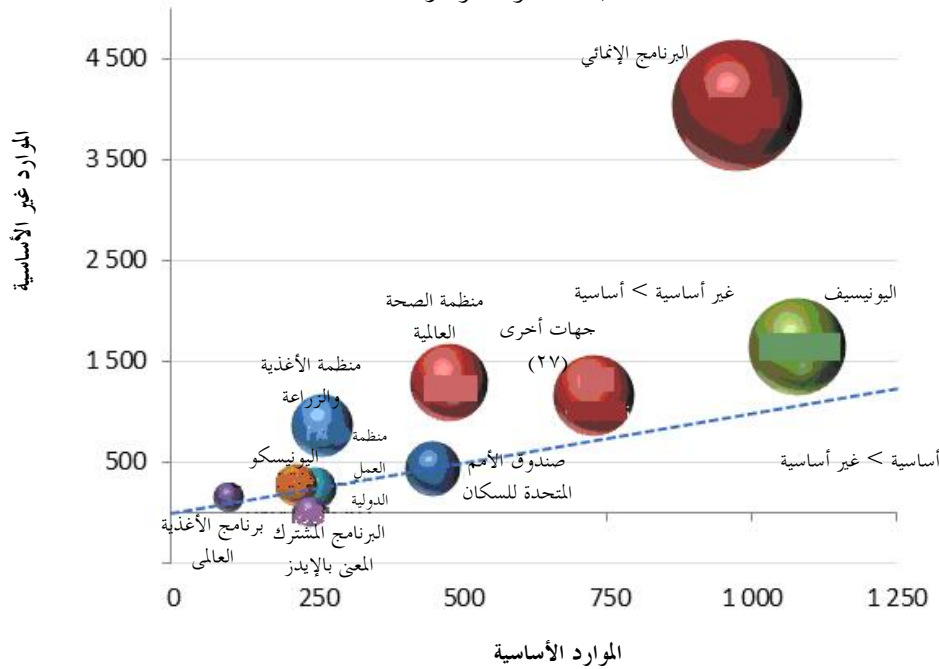
٣٦ - ويبين الشكل الرابع عشر الوارد أدناه المساهمات التي قدمتها الكيانات الرئيسية إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية، وقد ساهمت الكيانات العشرة الأولى منها، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، بقرابة ٨٨ في المائة من جميع المساهمات المقدّمة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١. وقدمت الكيانات الأربعة الأولى نحو ٧٠ في المائة من المساهمات، وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحده، وهو أكبر الكيانات إلى حد بعيد، بزهاء ٣٣ في المائة. أما الكيانات السبعة والعشرون الأخرى، التي تمثل ٧٣ في المائة من الكيانات التي يغطيها هذا التقرير، فقد ساهمت بالنسبة المتبقية وقدرها ١٢ في المائة. ويفوق العنصر غير الأساسي من التمويل العنصر الأساسي منه بالنسبة لجميع الكيانات تقريبا، وبفارق كبير أحيانا. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٥)، بلغت نسبة المساهمات غير الأساسية في عام ٢٠١١ نحو ٨١ في المائة من مجموع المساهمات. وتمثل الموارد المحلية نحو ٢٢ في المائة من هذه المساهمات.

(٥) بما في ذلك الصناديق التي كانت خاضعة لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١١، مثل: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وحساب الطاقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل الرابع عشر

الكيانات الرئيسية التي اضطلعت بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل

المساهمات: ١٥,٢ بليون دولار



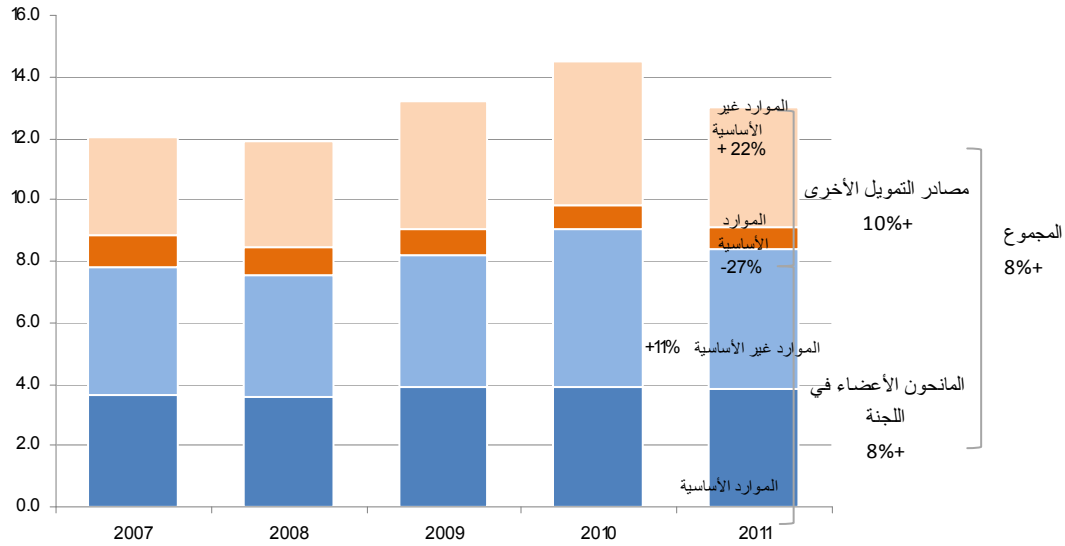
اتجاهات التمويل منذ استعراض السياسة الشامل الثلاثي السنوات الذي أجري في

عام ٢٠٠٧

٣٧ - يبين الشكل الخامس عشر الوارد أدناه أن تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية، باستثناء الموارد المحلية، قد حقق، منذ استعراض السياسة الشامل الثلاثي السنوات الذي أجرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧، مكاسب متواضعة تبلغ ٨ في المائة بالقيمة الحقيقية. وهذه المكاسب موزعة بالتساوي تقريباً بين الجهات المانحة الأعضاء في اللجنة وكل مصادر التمويل الأخرى. غير أن جميع المكاسب كانت في شكل موارد غير أساسية، مما يعني أن اختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية قد زاد منذ عام ٢٠٠٧.

٣٨ - ويبين الجدول ٢ الوارد أدناه الزيادات أو الانخفاضات، بالنسبة المئوية، في المساهمات التي قدمها المانحون الرئيسيون إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١. وتشير هذه البيانات فيما يبدو إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة كانت عاملاً مؤثراً يسهم في تفسير انخفاض مستوى مساهمات بعض البلدان المانحة الرئيسية.

الشكل الخامس عشر
التغير الحقيقي في تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٧-٢٠١١ (النسبة المئوية للتغير بالقياس إلى عام ٢٠٠٧، باستثناء الموارد المحلية)
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام ٢٠١٠)



الجدول ٢

المانحون الرئيسيون للمساهمات المتصلة بالتنمية، ٢٠١١-٢٠٠٧

المساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية			مجموع المساهمات المتصلة بالتنمية (باستثناء الموارد المحلية)		
٢٠١١ (ملايين الدولارات الولايات المتحدة)	التغير الحقيقي منذ عام ٢٠٠٧ (النسبة المئوية)	الجهة المانحة	٢٠١١ (ملايين الدولارات الولايات المتحدة)	التغير الحقيقي منذ عام ٢٠٠٧ (النسبة المئوية)	الجهة المانحة
أكبر الزيادات			أكبر الزيادات		
١٣٣	١٥٢,٦+	أستراليا	٣٨٣	١١٣,٢+	أستراليا
٢٧	١١٩,٢+	فنلندا	٢١١	٤٦,١+	لكسمبرغ
١١٢	١٠٣,٨+	بلجيكا	١٨٨	٤٢,٨+	بلجيكا
٤٣	٨٩,٠+	الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٠١	٣٩,٧+	جمهورية كوريا
١٤١	٤٧,٦+	المفوضية الأوروبية	٩٥٦	٣٣,٠+	فنلندا
٦٢٤	٢٢,١+	الولايات المتحدة الأمريكية	٨٤	٣٢,٧+	جمهورية كوريا
أكبر الانخفاضات			أكبر الانخفاضات		
٢٠	٤١,٦-	النمسا	٢٦٢	٤٨,٨-	النمسا
٣٥٣	٢٩,٥-	اليابان	٣٤	٤١,٩-	اليابان
٥١	٢٩,٤-	أيرلندا	٨١	٤١,٧-	أيرلندا
١٢٦	٢١,١-	إيطاليا	٣٤	٣٤,٩-	إيطاليا
٨	١٩,٩-	اليونان	٣٤٣	٣٠,٤-	اليونان
٢٦	١٦,٦-	نيوزيلندا	٦٢	٣٠,١-	نيوزيلندا
٢٣٩	٤,٨-	البلدان النامية	٤١٦	+٩,٦	البلدان النامية
٤ ٨٦٣	٤,٨-	المجموع	١٤ ٠٨٠	٧,١+	المجموع

٣٩ - ويبين الجدول ٣ الوارد أدناه بعض المساهمين الرئيسيين في التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، كما يبين ما قدموه من مساهمات في الأنشطة المتصلة بالتنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية (باستثناء الموارد المحلية). ولما كان المانحون يجددون موارد المؤسسة الإنمائية الدولية كل ثلاث سنوات، فإن الجدول يستخدم متوسطات تغطي ثلاث سنوات لإتاحة عقد مقارنات بين البيانات. وأسفر التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة، الذي تم الانتهاء منه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عن إعلان تبرعات مرتفعة بصورة قياسية، تبلغ ٤٩,٣ بليون دولار،

تمويل مشروعات خلال السنوات الثلاث التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعلى سبيل المقارنة، وصل مجموع المساهمات في الأنشطة المتصلة بالتنمية التي قدمتها الكيانات السبعة والثلاثون التي تضمها منظومة الأمم المتحدة إلى ما جملته ٤١,٥ بليون دولار خلال فترة السنوات الثلاث التي بدأت في عام ٢٠٠٩ (باستثناء الموارد المحلية).

الجدول ٣

المساهمون الرئيسيون في التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

أكبر عشرة مساهمين			أكبر عشرة مساهمين		
المساهمة في المتوسط السنوي			المساهمة في المتوسط السنوي		
المؤسسة الإنمائية للمساهمات المقدمة الدولية - إلى منظومة الأمم			المؤسسة الإنمائية للمساهمات المقدمة الدولية - إلى منظومة الأمم		
متوسط ثلاث المتحددة			متوسط ثلاث المتحددة		
الجهة المانحة	سنوات	(٢٠١١-٢٠٠٩)	الجهة المانحة	سنوات	(٢٠١١-٢٠٠٩)
الولايات المتحدة الأمريكية	١ ٣٥٩	١ ٥٣١	الاتحاد الروسي	٥٨	٤٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١ ٣٥٠	٨٦٨	الصين	٥٤	٦٥
اليابان	١ ٢٢٣	٩٦٣	المملكة العربية السعودية	٣٧	٥١
ألمانيا	٧٢٥	٤٢٠	البرازيل	٣٣	٤٣
فرنسا	٥٦٥	٢١٣	المكسيك	٣٣	٣٨
كندا	٤٥٥	٤٨٦	الكويت	٢٦	١١
إسبانيا	٣٤٥	٤٩٣	الأرجنتين	٢٣	١٣
هولندا	٣٣٦	٦٨٠	سنغافورة	١٦	٥
السويد	٣٣٢	٥٨٧	جنوب أفريقيا	١٢	١٢
إيطاليا	٢٦٥	٢٥٦	شيلي	١٢	٤

طرائق التمويل من الموارد غير الأساسية

لمحة عامة

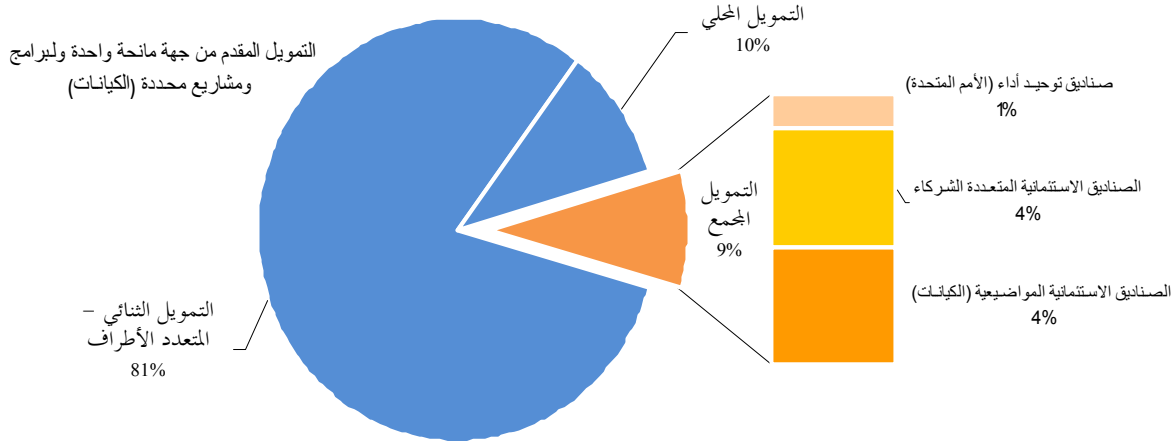
٤٠ - يوفر الشكل السادس عشر الوارد أدناه لمحة عامة عن الطرائق الرئيسية للتمويل من الموارد غير الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، التي تغطي معا نحو

٦٨ في المائة من مجموع التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية. وفي عام ٢٠١١، كان نحو ٩١ في المائة من التمويل غير الأساسي، بما في ذلك الموارد المحلية، مقدماً من مانحين فرادى ومخصصاً لبرامج ومشاريع محددة. وشكلت المساهمات المقدمة إلى ترتيبات التمويل المجموع، من قبيل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، بما في ذلك صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة والصناديق المواضيعية التابعة للكيانات، النسبة المتبقية من تدفقات الموارد غير الأساسية وقدرها ٩ في المائة، وسجلت هذه المساهمات انخفاضاً يناهز ١٨ في المائة بالقياس إلى مستواها في عام ٢٠١٠. ومن ثم فإن التمويل المجموع لا يزال يمثل حصة صغيرة من مجموع تدفقات الموارد غير الأساسية. وهيمنة المساهمات المقدمة من مانحين فرادى والمخصصة لبرامج ومشاريع محددة هي التي تفسر، بشكل خاص، الدرجة العالية من تجزؤ التمويل غير الأساسي.

الشكل السادس عشر

طرائق التمويل من الموارد غير الأساسية التي قدمت إلى الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١

طرائق التمويل من الموارد غير الأساسية: ١٠,٤ بلايين دولار



٤١ - وقد أبرزت استعراضات كثيرة في الماضي أن نمو التمويل غير الأساسي المجرى قد أدى إلى زيادة مناظرة في تكاليف المعاملات. فالتفاوض بشأن فرادى اتفاقات التمويل، والإبلاغ عن برامج وبيانات مالية مستقلة متصلة بالمثلثات، بل بالآلاف، من فرادى المشاريع، حسب شروط شديدة التباين، يتسبب في ارتفاع كبير في التكاليف. وكثيراً ما تخرج الشروط المحددة المتصلة بالدعم والإبلاغ عن إطار النظم التشغيلية الموحدة والعمليات الإدارية المعمول

بها في الكيانات المعنية. وكما نوقش بمزيد من التوسع في التقرير السابق (انظر الفرع رابعا - جيم من الوثيقة A/67/94-E/2012/80)، فإن الموارد الأساسية تدعم تكاليف دعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية. ونتيجة لذلك، فإن حصة المساهمات الأساسية المتاحة للأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري تكون أدنى بكثير من الحصة المناظرة لها من التمويل غير الأساسي.

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والصناديق الاستثمارية المواضيعية

٤٢ - تعتبر كل من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والصناديق الاستثمارية المواضيعية أشكالاً من الموارد المجمعة، وتعد بالتالي شكلاً أكثر مرونة للمساهمات غير الأساسية. وفي حين تخص الصناديق الاستثمارية المواضيعية كياناً واحداً يقوم أيضاً بإدارتها، فإن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين تتعلق بعمليات مشتركة بين عدة كيانات وتقوم بإدارتها الدوائر المعنية بإدارة الصناديق، بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيابة عن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن يُنظر إلى الزيادة في استخدام الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين خلال السنوات الأخيرة على أنها نتيجة للجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتشجيع على تحسين فعالية المعونة، مما يعادل بالتالي التجزؤ الشديد الناتج عن طبيعة تدفقات الموارد غير الأساسية التي غالباً ما تكون مقدمة من مانحين فرادى ومتصلة ببرنامج واحد وخاصة بمشروع محدد.

٤٣ - ويقدم الجدول ٤ الوارد أدناه معلومات عن المساهمين الرئيسيين في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين في عام ٢٠١١، والكيانات الرئيسية المشاركة بحسب المبالغ التي حوّلها لها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في عام ٢٠١١ بوصفها وكالة إدارية لتنفيذ البرامج. وزادت المساهمات في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين بنسبة ٥٥ في المائة في عام ٢٠١١ بالقياس إلى عام ٢٠١٠. ويشير ذلك إلى أن التحويلات إلى كيانات الأمم المتحدة في شكل تمويل مجمع قد يزداد بقدر كبير في عام ٢٠١٢.

الجدول ٤

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، ٢٠١١

المساهمون الرئيسيون		الكيانات الرئيسية	
المساهمات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)	التحويلات الواردة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)
الجهة المانحة		الكيان	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٦٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣,٠
النرويج	١١٦	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	١١,٦
المؤسسة الإنمائية الدولية	١١١	منظمة الأغذية والزراعة	٧,٠
السويد	٩٧	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/منظمات غير حكومية	٦,٠
هولندا	٥٣	المنظمة الدولية للهجرة	٤,٥
أستراليا	٣٩	برنامج الأغذية العالمي	٤,٤
الدانمرك	٣٤	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٤,٢
أيرلندا	٢١	منظمة الصحة العالمية	٣,١
إسبانيا	١٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢,٧
اليابان	١٧	منظمة العمل الدولية	٢,٦

٤٤ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وفُرت في عام ٢٠١٠ معلومات عن جميع الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والصناديق الاستثمارية المواضيعية القائمة، تشمل معلومات عن ولاياتها وأدائها وهيكل إدارتها. ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات الشاملة في الموقع الشبكي لفرع سياسات التعاون الإنمائي التابع

لمكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (www.un.org/en/development/desa/oesc/funding.shtml).

صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة

٤٥ - تعد صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة صناديق استثمارية متعددة المانحين أنشئت خصيصاً لدعم المبادرات الرائدة المتصلة بتوحيد أداء الأمم المتحدة، وذلك أساساً من خلال توفير الموارد لاستخدامات غير مشروطة، بهدف سد فجوات التمويل في برامج وحدة العمل في الأمم المتحدة. ويمثل إنشاء تلك الصناديق ابتكاراً يدعم الاتساق على نطاق المنظومة في أنشطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المضطلع بها على الصعيد القطري. واستجابة للقرار ٢٨٩/٦٤، قُدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، في إطار استعراض السياسة الشامل الرباعي السنوات لعام ٢٠١٢ (A/66/859)، تقييم مستقل لتجربة "توحيد الأداء"، يشمل صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة.

٤٦ - ويبين الجدول ٥ الوارد أدناه المبالغ التي وُزعت عن طريق صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة على البلدان الثمانية الرائدة التي تطبق تجربة توحيد الأداء، مع الإشارة إلى حصتها من مجموع النفقات المتصلة بالتنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد بلغت حصة صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة من النفقات المتصلة بالتنمية في البلدان الثمانية مجتمعة نحو ١٤ في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠ في المائة إذا استبعدنا باكستان. ومن ثم، فإن النجاح الذي حققته صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة في دعم مفهوم إطار التمويل المتكامل على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كان متواضعاً.

الجدول ٥

نفقات صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة بالبلدان الرائدة في عام ٢٠١١

البلد المستفيد	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	مجموع النفقات المتصلة بالتنمية	حصة صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة من المجموع (بالنسبة المئوية)
ألبانيا	٧	٢٤	٣٠,٦
الرأس الأخضر	٤	١٧	٢٢,٩
موزامبيق	١٦	١١٦	١٤,١
باكستان	١٥	٣٢١	٤,٧
رواندا	١٤	٦٣	٢١,٨

حصة صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة من المجموع (بالنسبة المئوية)	نفقات صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة بمجموع النفقات المتصلة بالتنمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	البلد المستفيد
٢٠,٣	١٢١	جمهورية تنزانيا المتحدة
٤,٠	٢٩	أوروغواي
٢٥,٣	٩٩	فيت نام
١٣,٦	٧٨٩	المجموع

باء - النفقات

مجموع النفقات

٤٧ - يقدم الجدول ٦ الوارد أدناه لمحة عامة عن النفقات خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ بحسب المجموع ونوع النشاط (متصل بالتنمية أو بالمساعدات الإنسانية). ويبين الشكل الثامن الوارد أعلاه أن نحو ٧٠ في المائة من النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ كان يتعلق بأنشطة برنامجية يضطلع بها على المستوى القطري، وأن ٤٧ في المائة من تلك النسبة، أو ما يعادل ٨ بلايين دولار، قد أنفق في أفريقيا. وعليه، فإن نحو ٣٠ في المائة من مجموع النفقات كان يتصل بأنشطة برنامجية يضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبدعم وإدارة البرامج، وبأنشطة لم يتسن تصنيفها في أي من الفئات المبينة أعلاه.

٤٨ - وقد ارتفعت النفقات المتصلة بالتنمية بنحو ١٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، أو بمتوسط قدره ٣ في المائة سنوياً، بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. وحدث معظم هذا النمو في عام ٢٠٠٩ عندما زادت النفقات بنسبة ١١ في المائة بالقيمة الحقيقية بالقياس إلى عام ٢٠٠٨. وهذا يبين أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادر على توسيع نطاق عملياته بصورة كبيرة عندما يدعوه المجتمع الدولي إلى القيام بذلك.

الجدول ٦

النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ٢٠٠٦-٢٠١١

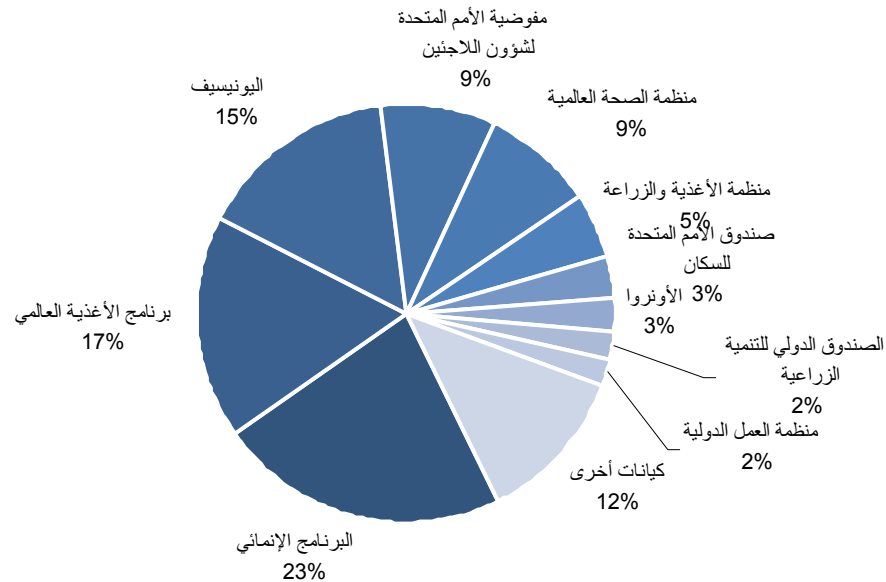
النسبة المئوية للتغير		(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)						
بالقيمة الاسمية	بالقيمة الحقيقية	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٥	٣٦	١٦,٦	١٦,١	١٥,١	١٣,٩	١٣,٢	١٢,٢	النفقات المتصلة بالتنمية
٣٦	٦٢	٧,٩	٧,٩	٧,١	٦,٦	٥,٢	٤,٩	النفقات المتصلة بالمساعدة الإنسانية
٢١	٤٤	٢٤,٥	٢٣,٩	٢٢,٢	٢٠,٥	١٨,٤	١٧,٠	المجموع

٤٩ - ويوضح الشكل السابع عشر الوارد أدناه أن عشرة من كيانات الأمم المتحدة قد استأثرت بنحو ٨٨ في المائة من مجموع النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١، وأن النسبة المتبقية، وقدرها ١٢ في المائة، قد أنفقتها الكيانات السبعة والعشرون الأخرى.

الشكل السابع عشر

نفقات الكيانات الرئيسية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١

مجموع النفقات: ٢٤,٥ بليون دولار



٥٠ - ويبين الشكل التاسع الوارد أعلاه توزيع ودرجة تركيز النفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية وبالمساعدات الإنسانية على المستوى القطري في عام ٢٠١١ في البلدان الخمسين الأولى المستفيدة من البرامج. وقد حصلت هذه البلدان مجتمعة على ٨٢ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية. ويبين الجدول ٧ الوارد أدناه أن البلدان/المناطق العشرة الأولى المستفيدة من البرامج قد حصلت معاً على قرابة ٤٣ في المائة من مجموع النفقات على المستوى القطري في عام ٢٠١١، كما يتضمن الجدول إشارة إلى نصيب الفرد من النفقات. ويتضمن الجدول باء-٢ من المرفق الإحصائي المتاح على شبكة الإنترنت قائمة كاملة بالنفقات البرنامجية بحسب البلد المستفيد من البرامج، ونوع النشاط (متصل بالتنمية أو بالمساعدات الإنسانية).

الجدول ٧

النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في البلدان/المناطق العشرة الأولى المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١١

النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	نصيب الفرد من النفقات (بـدولارات الولايات المتحدة)		المجموع	
	المساعدة الإنسانية	التنمية		
أفغانستان	٣٨	٣٠٧	١ ٣٤٧	
السودان	٣٠	٦٤٥	١ ٠١٨	
باكستان	٥	٦٤٧	٩٦٨	
إثيوبيا	٩	٤٩٠	٧٢٢	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٠	٢٧٧	٦٩٦	
الصومال	٦٨	٢٧٦	٦٥٢	
كينيا	١٥	٤٥٠	٦٢٠	
الأرض الفلسطينية المحتلة	١٢٣	٤٣٧	٤٩٣	
هايتي	٤٠	٣٢٧	٤٠٥	
تشاد	٣٢	٢٨٧	٣٧٢	

الأنشطة المتصلة بالتنمية

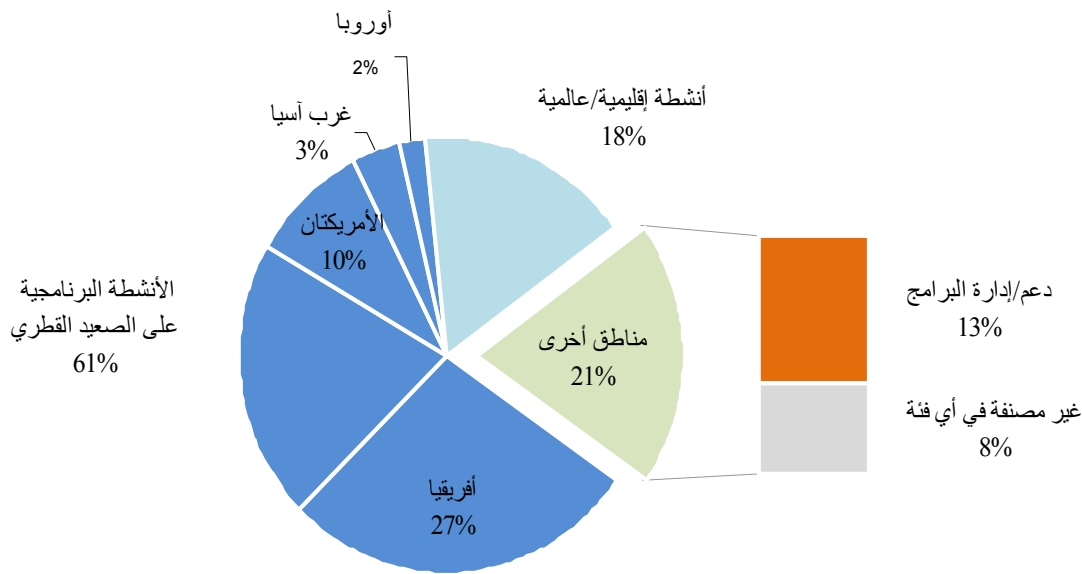
٥١ - بينما يحلل الشكل الثامن الوارد أعلاه عناصر الإنفاق المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ككل، فإن الشكل الثامن عشر الوارد أدناه يبين تحليل النفقات المتصلة بالتنمية (بما في ذلك الموارد المحلية) وحدها. وكان نحو ٦١ في المائة من النفقات المتصلة بالتنمية في

عام ٢٠١١ يتعلق بالأنشطة البرنامجية المضطلع بها على الصعيد القطري، وقد أنفق ٤٤ في المائة من هذه النسبة، أو ٤,٤ بلايين دولار، في أفريقيا. وعليه، كان نحو ٣٩ في المائة من مجموع النفقات يتعلق بالأنشطة البرنامجية المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبدعم البرامج وإدارتها، وبالأنشطة التي لم يتسن تصنيفها في أي من الفئات المبينة أعلاه.

الشكل الثامن عشر

النفقات على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١

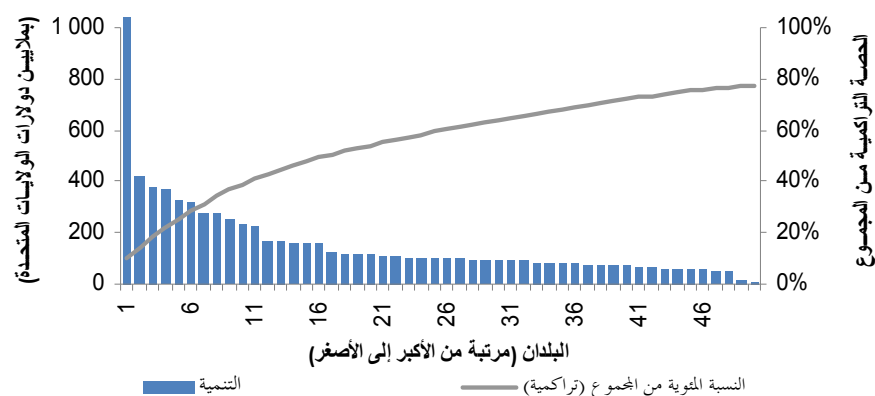
مجموع النفقات: ١٦,٦ بليون دولار



التوزيع العام للنفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية

٥٢ - يقدم الشكل التاسع عشر الوارد أدناه لمحة عامة عن التوزيع العام للنفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية خلال عام ٢٠١١ ودرجة تركيزها بحسب البلد، وهي ترد مرتبة بشكل تنازلي بحسب مجموع النفقات. واستأثر البلد الأول المستفيد من البرامج، وهو أفغانستان، بنحو ١٠ في المائة من مجموع النفقات على المستوى القطري. ويبين الجدول ٨ البلدان العشرة الأولى المستفيدة من البرامج التي حصلت معا على قرابة ٤٠ في المائة من مجموع النفقات على الأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١، كما يتضمن الجدول إشارة إلى نصيب الفرد من النفقات، وإلى النفقات كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

الشكل التاسع عشر
النفقات البرنامجية على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في البلدان الخمسين الأولى
المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١١



الجدول ٨
النفقات البرنامجية على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في البلدان العشرة الأولى
المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١١

البلدان (مرتبة من الأكبر إلى الأصغر)	النسبة المئوية من المجموع (تراكمية)	التنمية
١	١٠٠%	١٠٠٠
٦	٤٠%	٤٠٠
١١	٦٠%	٦٠٠
١٦	٧٠%	٧٠٠
٢١	٧٥%	٧٥٠
٢٦	٧٨%	٧٨٠
٣١	٨٠%	٨٠٠
٣٦	٨٢%	٨٢٠
٤١	٨٤%	٨٤٠
٤٦	٨٦%	٨٦٠

البلدان (مرتبة من الأكبر إلى الأصغر)	النسبة المئوية من المجموع (تراكمية)	التنمية
١	١٠٠%	١٠٠٠
٦	٤٠%	٤٠٠
١١	٦٠%	٦٠٠
١٦	٧٠%	٧٠٠
٢١	٧٥%	٧٥٠
٢٦	٧٨%	٧٨٠
٣١	٨٠%	٨٠٠
٣٦	٨٢%	٨٢٠
٤١	٨٤%	٨٤٠
٤٦	٨٦%	٨٦٠

(أ) البيانات غير متاحة.

النفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية بحسب المجموعات القطرية في عام ٢٠١٠

٥٣ - لدى تناول الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمساعدة الإنمائية بوجه عام، كثيراً ما يُشار إلى مجموعات قطرية تُصنف فيها البلدان استناداً إلى بعض السمات والخصائص المشتركة. ويستند بعض المجموعات إلى قوائم رسمية محددة، بينما لا يستند بعضها الآخر إلى تلك القوائم. وتخص الحالة الأخيرة المجموعات التي تصنف فيها البلدان على أساس سمات من قبيل حالات النزاع/ما بعد النزاع، والأزمات/ما بعد الأزمات، والأشكال المختلفة من المراحل الانتقالية الناشئة عن الكوارث. والمجموعات المستخدمة في التحليل الوارد في هذا التقرير هي المجموعات المصنفة على أساس ما يلي: (أ) فئات البلدان من حيث شريحة الدخل، وفقاً لما حدده البنك الدولي لعام ٢٠١٠: ٣٥ بلداً منخفض الدخل، و ٥٧ بلداً في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و ٥٣ بلداً في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و ١١ بلداً مرتفع الدخل؛ (ب) التصنيفات الرسمية للأمم المتحدة: ٤٩ بلداً في فئة أقل البلدان نمواً، و ٣١ بلداً نامياً غير ساحلي، و ٣٩ دولة جزرية صغيرة نامية؛ (ج) التصنيفات غير الرسمية للأمم المتحدة مثل مناطق/بلدان البعثات المتكاملة البالغ عددها ١٨ منطقة/بلداً^(٦)، ومؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١١ الذي يدرج ٤٧ بلداً في فئة مؤشر التنمية البشرية المنخفض، و ٤٧ بلداً في فئة مؤشر التنمية البشرية المتوسط، و ٤٣ بلداً في مجموعة مؤشر التنمية البشرية المرتفع؛ (د) التصنيفات المقبولة عموماً التي ترصد مختلف حالات الضعف: ٣١ بلداً يمر بأوضاع هشّة (البنك الدولي)^(٧) و ٤٥ دولة هشّة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)^(٨). وعادة ما يحدث تداخل بين تلك المجموعات لأن البلد الواحد يمكن أن يندرج تحت أكثر من فئة واحدة. ويتضمن المرفق الثالث القائمة الكاملة للبلدان المدرجة في مختلف المجموعات المستخدمة في هذا التحليل.

٥٤ - ويوفر الشكل العشرون الوارد أدناه لمحة عامة عن كيفية توزيع النفقات البرنامجية على المستوى القطري بين مختلف مجموعات البلدان، مصنفة حسب مستويات الدخل المختلفة (البنك الدولي ٢٠١٠). وقد بلغ نصيب البلدان المنخفضة الدخل من مجموع النفقات زهاء ٥٠ في المائة، والبلدان المتوسطة الدخل نحو ٤٨ في المائة. وبلغ نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع النفقات زهاء ٥٥ في المائة، استأثرت منها البلدان المنخفضة الدخل بنسبة ٨٠ في المائة والبلدان الواقعة منها في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل بنسبة

(٦) تُنفذ فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها الإنمائية بطريقة متكاملة.

(٧) القائمة الموحدة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي.

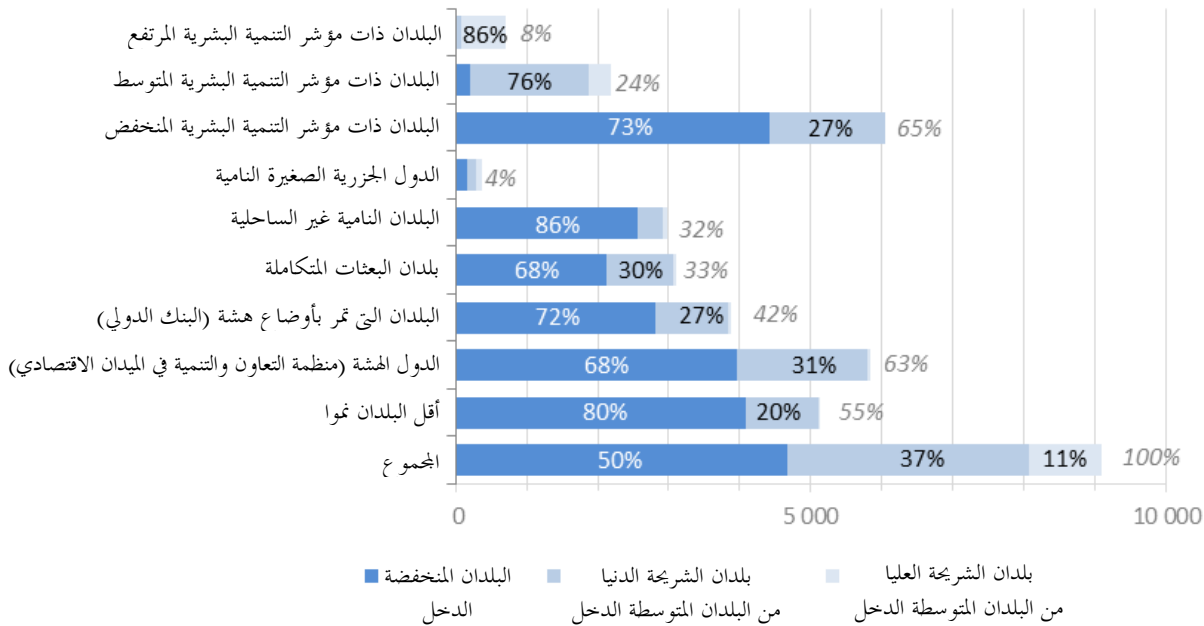
(٨) القائمة الموسعة المستندة إلى قائمة البنك الدولي للبلدان التي تمر بأوضاع هشّة.

٢٠ في المائة. وبلغ نصيب البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفضة من تلك النفقات نحو ٦٥ في المائة، منها ٧٣ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و ٢٧ في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ومنذ عام ٢٠٠٥، انتقل عدد من البلدان المستفيدة من البرامج من مجموعة البلدان المنخفضة الدخل إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. وقد حظيت البلدان التي انتقلت إلى تلك المجموعة منذ عام ٢٠٠٥ بقرابة ٢ بليون دولار، أو ٢١ في المائة من النفقات المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١٠.

الشكل العشرون

الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية بحسب المجموعات القطرية في عام ٢٠١٠

النفقات البرنامجية على المستوى القطري - ٩,٣ بلايين دولار (باستثناء الموارد المحلية)

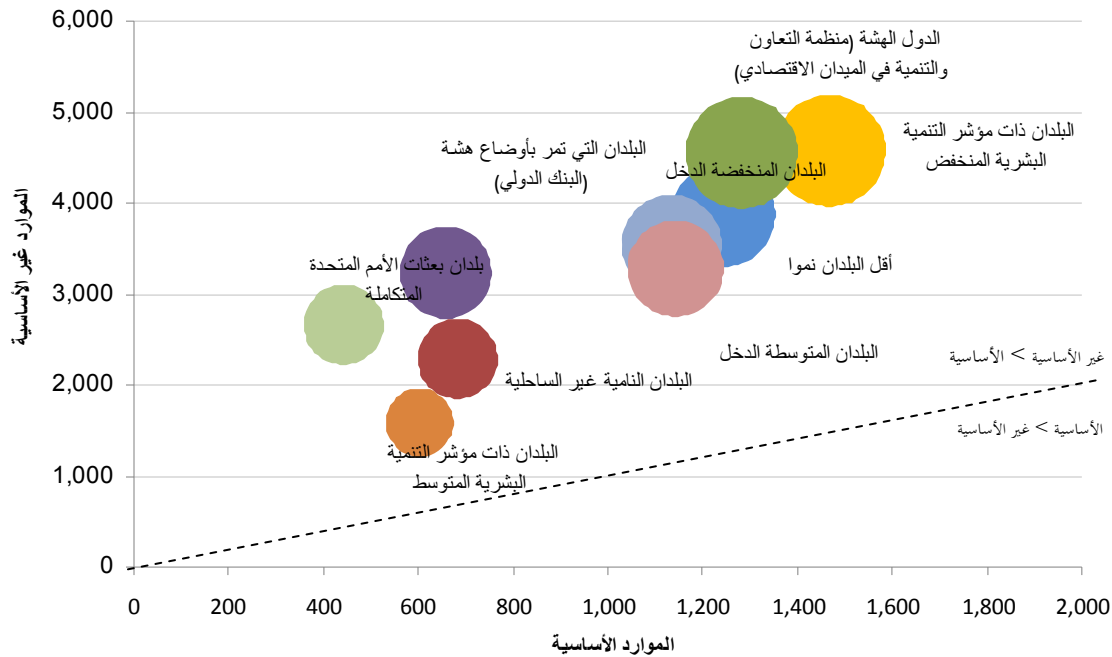


٥٥ - ويقدم الشكل الحادي والعشرون الوارد أدناه رؤية مختلفة لكيفية توزيع النفقات البرنامجية على المستوى القطري بين مختلف المجموعات القطرية، وذلك من خلال مقارنة مجموع نفقات كل مجموعة ومصدري التمويل الرئيسيين (الأساسي وغير الأساسي). ويبين الشكل أنه لا يوجد اختلاف ملحوظ بين نسبة التمويل الأساسي إلى التمويل غير الأساسي فيما يخص مجموعات قطرية مثل البلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المنخفضة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والبلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض، والدول الهشة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وتقل هذه النسبة بدرجة ملحوظة عندما يتعلق الأمر

مجموعات مثل البلدان التي توجد فيها بعثات متكاملة تابعة للأمم المتحدة والبلدان التي تمر بأوضاع هشّة (البنك الدولي)، وتكون أعلى إلى حد ما بالنسبة لمجموعي البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المتوسط والبلدان ذات الدخل المتوسط.

الشكل الحادي والعشرون

النفقات البرنامجية (باستثناء الموارد المحلية) التي خصصت على المستوى القطري للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بحسب المجموعات القطرية الرئيسية في عام ٢٠١٠: مقارنة بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ومجموع التمويل (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



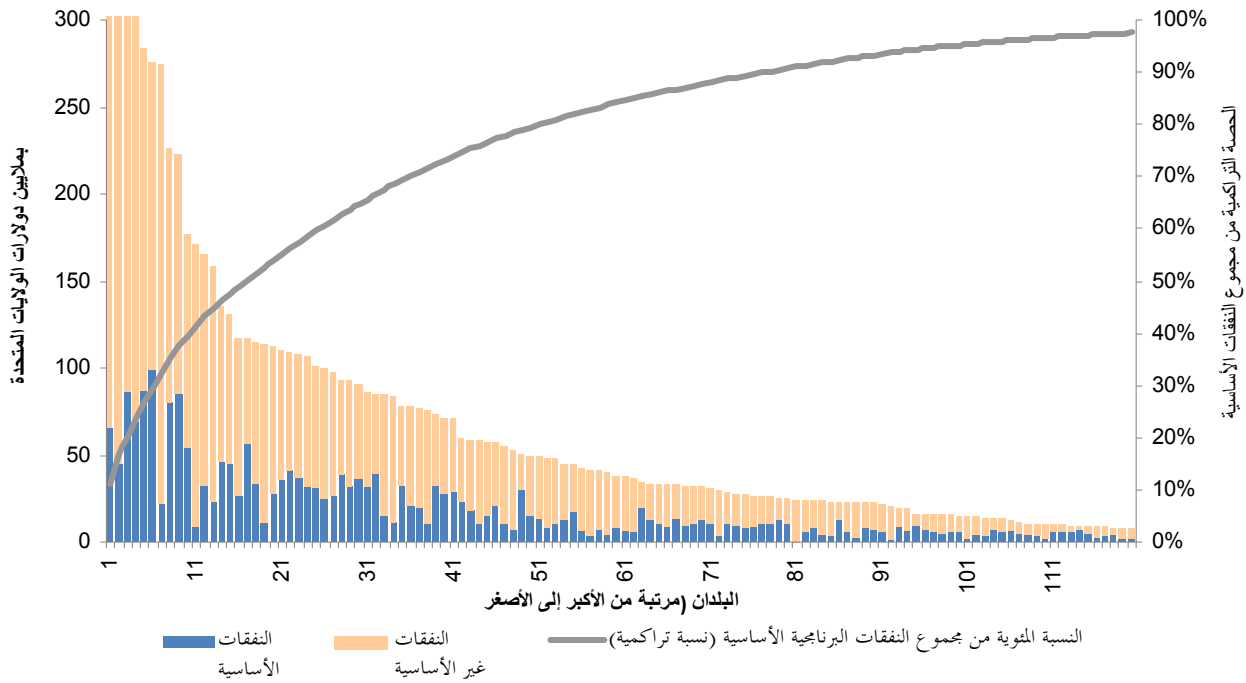
الارتباط بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية

٥٦ - تعد دراسة الارتباط المحتمل بين توزيع الموارد الأساسية وغير الأساسية أمراً مفيداً إذا ما نظر إلى توزيع الموارد الأساسية على أنه يعكس مجمل ولايات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجياته المتعددة الأطراف التي أقرتها مجالس الإدارة في إطار عمليات حكومية دولية. ولأغراض هذا التحليل، يعني وجود ارتباط تام أن تكون حصة كل بلد من الموارد غير الأساسية مماثلة لحصته من الموارد الأساسية. وفي هذا الصدد، يوفر الشكل الثاني والعشرون الوارد أدناه لمحة عامة عن التوزيع العام للنفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١٠

(باستثناء الموارد المحلية) ودرجة تركزها، بحسب البلدان ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي)، لكن مع تصنيف البلدان هذا المرة وفقا لتناقص مجموع النفقات الأساسية. ويبين الشكل أيضا الحصة التراكمية من مجموع النفقات الأساسية. وتوخيا لإيضاح العرض، لم تدرج كذلك النفقات التي تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار. ويبين الجدول ٩ الوارد أدناه البلدان العشرة الأولى المستفيدة من البرامج، من حيث الموارد الأساسية، التي حظيت بمجموعة بنحو ٣٠ في المائة من الموارد الأساسية و ٣٥ في المائة من الموارد غير الأساسية من النفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية على المستوى القطري في عام ٢٠١٠، مع استثناء الموارد المحلية.

الشكل الثاني والعشرون

النفقات البرنامجية (باستثناء الموارد المحلية) على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في البلدان المائة والعشرين الأولى، ٢٠١٠ (مرتبة حسب النفقات الأساسية)



الجدول ٩

النفقات على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في البلدان العشرة الأولى المستفيدة من
البرامج في عام ٢٠١٠، من حيث الموارد الأساسية

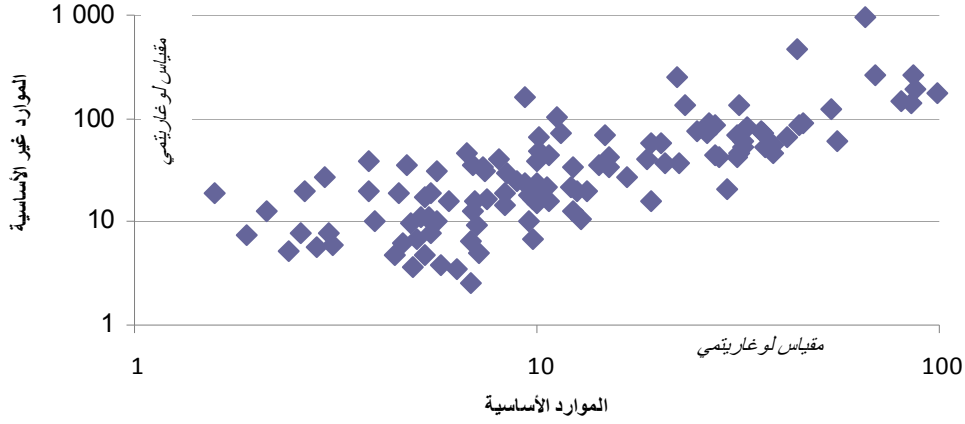
النفقات المتصلة بالتنمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)				
نصيب الفرد من النفقات الأساسية (بـدولارات الولايات المتحدة)	المجموع	الموارد غير الأساسية	الموارد الأساسية	
٠,١	٢٧٦	١٧٧	٩٩	الهند
٠,٦	٢٨٤	١٩٦	٨٨	بنغلاديش
١,٣	٣٤٦	٢٦٠	٨٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٠,٥	٢٢٣	١٣٨	٨٥	نيجيريا
١,٠	٢٢٧	١٤٦	٨١	إثيوبيا
٠,٤	٣٢٨	٢٥٩	٦٩	باكستان
١,٩	١٠٢٢	٩٥٦	٦٦	أفغانستان
١,٧	١١٧	٦١	٥٦	أوغندا
١,٣	١٧٧	١٢٣	٥٤	كينيا
صفر	١٣٥	٨٩	٤٦	الصين

٥٧ - ويوضح الشكل الثالث والعشرون الوارد أدناه الارتباط الذي كان قائما في عام ٢٠١٠ على أساس بيانات مالية محضّة، ويبين باستخدام مقاييس لوغاريتمية العلاقة التي تربط عنصر النفقات الأساسية بعنصر النفقات غير الأساسية لكل بلد من البلدان المائة والعشرين المستفيدة من البرامج. ولو اتخذ معامل بيرسون لقياس الارتباط (معامل ارتباط عزم حاصل الضرب) كمؤشر دال، لأشار إلى أن مقدار الارتباط يمكن اعتباره معتدلاً^(٩) بالنسبة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل.

(٩) معامل بيرسون لقياس الارتباط: ٠,٦٢ (يشير معامل ارتباط قيمته ١ إلى وجود ارتباط تام).

الشكل الثالث والعشرون

النفقات البرنامجية التي خصصت للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية على المستوى القطري
في عام ٢٠١٠: الارتباط بين عنصري التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٥٨ - ويمكن دراسة هذا الارتباط بمزيد من التفصيل فيما يتعلق بأثر الدخل والأوضاع الإنمائية الخاصة. ويبين التحليل أن الارتباط يكون أقوى عند استبعاد البلدان التي تمر بأوضاع هشّة وعددها ٣١ بلداً^(١٠).

٥٩ - ومن المهم ملاحظة أن هذا الارتباط، بالطريقة التي حُسب بها، (أ) ينطبق على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل؛ (ب) يتسم بطابع مالي محض؛ (ج) لا يشير بالضرورة إلى وجود علاقة سببية بين كمية الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وبالنظر إلى أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يتألف مما يربو على ٣٧ كيانا منفردا وإلى ما يتسم به التمويل غير الأساسي من تجزؤ، فإن العلاقات السببية ستعتمد اعتمادا كبيرا على الطريقة التي تُشكل بها الأنشطة جزءا من إطار للبرمجة وتعبئة الموارد على نطاق المنظومة يتسم قصداً بالترابط والاتساق، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٠ - ويتبين أيضا من تحليل مماثل أُجري لفرادى الوكالات أن هناك اختلافات مادية بين عوامل الارتباط المحسوبة بهذه الطريقة. فالارتباط المالي، على سبيل المثال، أقوى في حالة اليونيسيف منه بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سواء

(١٠) التعريف المنسق للبنك الدولي.

عند إدراج البلدان التي تمر بأوضاع هشة أو عند استبعادها^(١١). وسيتواصل في التقارير المقبلة استكشاف وتحسين جدوى عمليات استعراض الارتباط، كالعملية المستخدمة أعلاه، وقابليتها للتطبيق.

رابعاً - قضايا مختارة

تقاسم الأعباء

٦١ - يتضمن الشكل الثالث عشر الوارد أعلاه والجدول ألف - ٥ من المرفق الإحصائي المتاح على شبكة الإنترنت معلومات عن المساهمات المتصلة بالتنمية لعام ٢٠١١، بحسب المصدر الرئيسي للتمويل ونوعه (أساسي وغير أساسي). وقد قدمت البلدان الأعضاء في اللجنة نحو ٥٩ في المائة من مجموع المساهمات المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية^(١٢). وهذه الحصة هي محصلة مساهمة البلدان الأعضاء في اللجنة بنسبة ٨٤ في المائة من مجموع الموارد الأساسية، ونسبة ٤٧ في المائة من مجموع الموارد غير الأساسية.

٦٢ - وبغية دراسة مسألة تقاسم الأعباء، استُعرضت المساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية التي قدمها كل بلد من البلدان الأعضاء في اللجنة بالقياس إلى دخله القومي الإجمالي، وهو ما يُعبّر عنه بنسبة المساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي. ويبين الشكل الرابع والعشرون الوارد أدناه نتيجة هذا الاستعراض، ويقارن نسب المساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي في كل بلد على حدة بالقياس إلى النسبة الوسيطة لمجموعة البلدان الأعضاء في اللجنة ككل وقدرها ٠,٠١٢٩ في المائة. وتُحذر الإشارة إلى أن المحور الأفقي في الشكل الرابع والعشرين يستخدم فيه مقياس لوغاريتمي. ونتيجة ذلك، فإن بلدانا تقدم مقادير متفاوتة بدرجة كبيرة من المساهمات الأساسية قد تبدو متقاربة نسبياً من بعضها بعضاً في الرسم البياني. ويؤكد التحليل أن تقاسم الأعباء غير متكافئ. إذ أن البلدان الأحد عشر التي تزيد نسب مساهماتها الأساسية المتصلة بالتنمية إلى دخلها القومي الإجمالي عن النسبة الوسيطة (المجموعة ألف) قد أسهمت معاً بمبلغ ٢ بليون دولار، أو ما يعادل ٥٠ في المائة من مجموع المساهمات الأساسية المقدمة من البلدان الأعضاء في اللجنة، مع أن حصتها من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في اللجنة

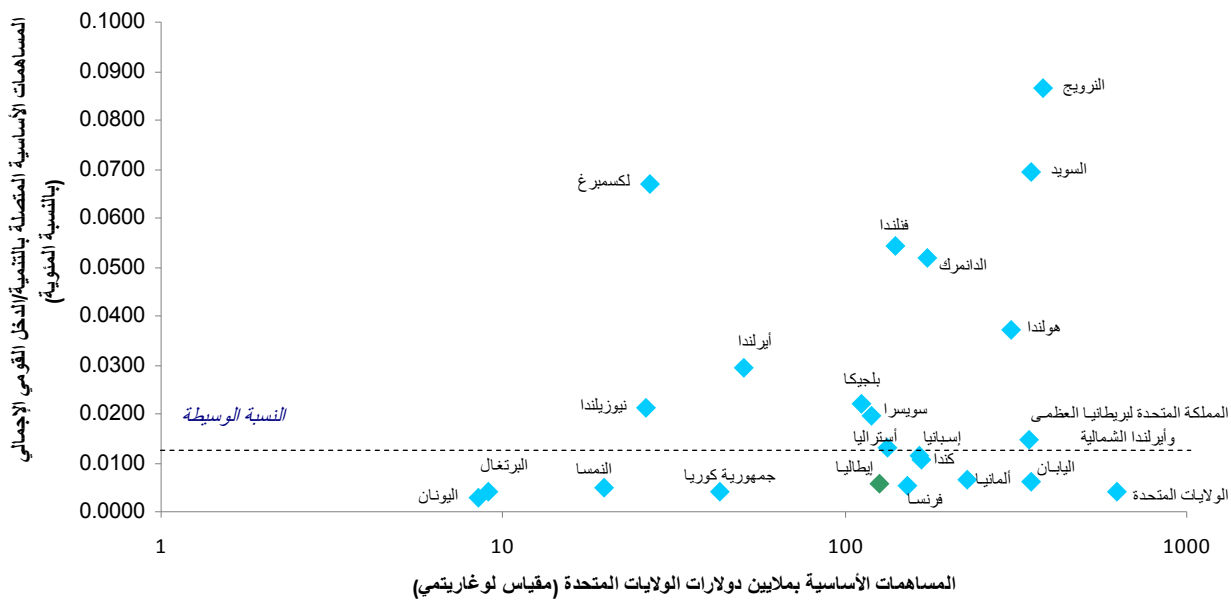
(١١) قيم معاملات ارتباط بيرسون لكل من هذه الوكالات: اليونيسيف ٠,٧٣/٠,٨٥؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان ٠,٥٩/٠,٤٩؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٠,٣٩/٠,٦٢.

(١٢) باستثناء المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. ويبين الشكل الثاني عشر الوارد أعلاه حصة البلدان الأعضاء في اللجنة لدى إدراج الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

لم تتجاوز ١٥ في المائة. أما البلدان الأحد عشر التي تقل نسبة مساهمتها الأساسية المتصلة بالتنمية إلى دخلها القومي الإجمالي عن النسبة الوسيطة (المجموعة باء) فقد أسهمت بنحو ٤٧ في المائة من مجموع المساهمات الأساسية المقدمة من البلدان الأعضاء في اللجنة، في حين أن حصتها من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في اللجنة كانت ٨٣ في المائة^(١٣). ومما يزيد من أهمية هذا التقاسم غير المتكافئ للأعباء أن الموارد الأساسية تدعم تكاليف دعم وإدارة الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية. وقد استعرض ذلك بقدر أوفى في الفرع جيم من الفصل الرابع من التقرير السابق المتعلق بالتمويل (A/67/94-E/2012/80).

الشكل الرابع والعشرون

مساهمات البلدان الأعضاء بلجنة المساعدة الإنمائية في الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١١، بالقياس إلى دخلها القومي الإجمالي (نسبة المساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي)



(١٣) النسبة المتبقية من المساهمات، وقدرها ٣ في المائة، والنسبة المتبقية من مجموع الدخل القومي الإجمالي، وقدرها ٢ في المائة، تخصان البلد ذا النسبة الوسيطة.

٦٣ - وبلاستناد إلى المعلومات الواردة أعلاه، يمكن استعراض عدد من السيناريوهات التي توفر إطاراً لمزيد من المناقشات بشأن مسألة تقاسم الأعباء:

تقديم المساهمات على أساس النسبة الوسيطة للمساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي باعتبارها "معدل النصيب المقرر"

٦٤ - إذا ما حددت النسبة الوسيطة للمساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠١١ باعتبارها "معدل النصيب المقرر" وقدمت جميع البلدان الأعضاء في اللجنة مساهماتها تبعاً لذلك، فإن مجموع المساهمات الأساسية سوف يزيد بنحو ١,٣ بليون دولار، أو بنسبة ٢٧ في المائة، ليصل إلى ٦,٢ بلايين دولار^(١٤). وسوف تنخفض مساهمات بلدان المجموعة ألف بما قدره ١,٢ بليون دولار، أو بنسبة ٦١ في المائة، لتصل إلى نحو ٠,٨ بليون دولار، وسوف تزيد مساهمات بلدان المجموعة بـ بأكثر من الضعف لتصل إلى ٤,٤ بلايين دولار.

تقديم المساهمات على أساس النسبة الوسيطة للمساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي باعتبارها "معدل التبرعات التفاوضية"

٦٥ - إذا ما طبقت النسبة الوسيطة للمساهمات الأساسية المتصلة بالتنمية إلى الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠١١ باعتبارها هدف الحد الأدنى لنظام التبرعات التفاوضية، فإن مجموع المساهمات الأساسية سوف يزيد بنحو ٢,٦ بليون دولار، أو بنسبة ٥٢ في المائة، ليصل إلى ٧,٤ بلايين دولار. وسوف تبقى مساهمات بلدان المجموعة ألف على حالها، وتزيد مساهمات بلدان المجموعة بـ، على غرار ما حدث في السيناريو الأول، بأكثر من الضعف، لتصل إلى ٤,٤ بلايين دولار.

تغطية أوجه النقص بتحويل المساهمات غير الأساسية إلى مساهمات أساسية

٦٦ - أُجري تحليل لمدى إمكان تغطية أوجه النقص في المساهمات الأساسية المقدمة من بلدان المجموعة بـ، في أي من السيناريوهين الواردين أعلاه، عن طريق قيام تلك البلدان بتحويل مساهماتها الحالية غير الأساسية إلى مساهمات أساسية. وتُظهر نتيجة هذا التحليل أنه يمكن بالفعل تغطية نحو ١,٨ بليون دولار من النقص الإجمالي البالغ ٢,٦ بليون دولار، أو ما يقرب من ٧٠ في المائة، عن طريق تحويل جميع المساهمات الحالية غير الأساسية أو جزء منها إلى مساهمات أساسية.

(١٤) يبين الجدول الوارد في المرفق الثاني كيف تم اشتقاق هذه الأرقام.

٦٧ - وفي عدد من المناسبات، دعت مجالس إدارة شتى إلى تحويل قدر كبير من مساهمات البلدان المانحة من مساهمات غير أساسية إلى مساهمات أساسية، أو ناقشت مدى استصواب ذلك. غير أن تحقيق مثل هذا التحويل قد يكون أمرا صعبا. فمثلما ازداد تعقيد الأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة على مر العقود، ازداد تعقيد الأولويات الاستراتيجية للبلدان المانحة الرئيسية. وبصفة عامة، أصبحت سياسات المعونة التي تنتهجها البلدان المانحة موجهة اليوم أكثر من الماضي صوب أهداف محددة بعناية - إما بحسب الموضوع أو بحسب الجهة المستفيدة أو وفق مزيج من الاثنين. كما أضافت وزارات المعونة في البلدان المانحة على مر السنين إلى هياكلها المؤسسية وهياكلها المتعلقة بالميزانية كثيرا من بنود التمويل الموجهة لأهداف محددة. وتأتي الموارد الأساسية عموما من بند في الميزانية يُستخدم للاحتفاظ بالشراكات الاستراتيجية الطويلة الأجل مع المنظمات المتعددة الأطراف. ولذا احتدمت المنافسة على الموارد بدرجة هائلة، ولا يشكل الاتحاد الأوروبي والصناديق العالمية سوى مثلين من الأمثلة العديدة على ذلك.

٦٨ - ولئن كان الأمر يقتضي إجراء مزيد من البحوث لتأكيد التفاصيل، فإن معظم التمويل غير الأساسي لا يأتي من بنود الميزانية المتعددة الأطراف هذه نفسها، بل من بنود تمويل "موجهة لبلدان معينة" أو "مخصصة لمواضيع معينة" قد تتحكم فيها حتى وزارات تنفيذية مختلفة. وتخضع معظم بنود الميزانية هذه لشروط تشريعية أو تنظيمية واضحة للغاية تحكم استخدامها، ويجري في إطارها الجمع، إلى حد ما، بين استهداف جهات مستفيدة بعينها أو مواضيع محددة. وسواء أكانت هذه الأموال قد رصدت لأغراض محدودة بموجب تشريعات أم بموجب أنظمة وزارية داخلية، فإن نقلها فيما بين بنود الميزانية ليس أمرا هينا. ويمكن الوقوف على وجه شبه لذلك في منظومة الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أن صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة تتسم بأهمية كبيرة لنهج توحيد الأداء في الميدان، لم يستطع أي كيان رئيسي من كيانات الأمم المتحدة أن يساهم في أي من صناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة بأموال غير مخصصة بالكامل. ولا يمكن نقل أموال إحدى منظمات الأمم المتحدة من ميزانية أحد الكيانات إلى ميزانية كيان آخر من أجل استخدامها لأغراض مختلفة عن الأغراض التي تمت المساهمة بها لتحقيقها، من دون أن يثير ذلك مشاكل خطيرة تتعلق بالسياسات أو الأنظمة.

٦٩ - ومن المقرر أن تُجرى، في المستقبل القريب، دراسة استقصائية للبلدان المانحة الأعضاء باللجنة في محاولة لأن تُفهم بصورة أوفى طبيعة هذه القيود التشريعية أو التنظيمية وأهميتها. وسيوفر تقرير الأمين العام المتعلق بالتمويل، الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣، مزيدا من التفاصيل عن هذه الدراسة الاستقصائية.

المرفق الأول

مذكرة تقنية بشأن التعاريف والمصادر ونطاق التغطية

لأغراض هذا التقرير، يُقصد بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الكيانات السبعة والثلاثين^(أ) التي قدمت تقارير عن تمويل أنشطة تنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١١ (ولا يشمل هذا مؤسسات بريتون وودز).

ولم تتفق الكيانات التي تشكل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تعريف مشترك لمصطلحات رئيسية من قبيل "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" و "المساهمات".

ويبدأ هذا التقرير في معالجة ذلك القصور بتعريف الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بأنها الأنشطة التي تضطلع بها كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التنمية المستدامة والرفاه في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي تشمل الأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل والأنشطة التي تركز على المساعدة الإنسانية على حد سواء، وتتعلق بالأعمال التي تقوم بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وإداراتها ومكاتبها ذات الولاية المحددة في هذا الصدد.

وقد اعتمدت الوكالات المتخصصة، بعد مشاورات مع اللجنة، معاملات لقياس الحصة التي تعتبر مخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من الاشتراكات في الميزانيات المقررة أو العادية. وتعد هذه الحصة كبيرة للغاية بالنسبة لوكالات مثل اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة، حسب المبين في الجدول التالي:

(أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، مركز التجارة الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، مفوضية حقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الأونكتاد، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، موئل الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونسيف، اليونيدو، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأونروا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة السياحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، برنامج الأغذية العالمية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

النسبة المئوية المرصودة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في اشتراكات الميزانيات المقررة أو العادية للوكالات المتخصصة

النسبة المئوية	الكيان
٥١	منظمة الأغذية والزراعة
٣٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
صفر	منظمة الطيران المدني الدولي
٦٠	منظمة العمل الدولية
صفر	المنظمة البحرية الدولية
١٨	الاتحاد الدولي للاتصالات
٦٠	اليونسكو
١٠٠	اليونيدو
صفر	منظمة السياحة العالمية
١٦	الاتحاد البريدي العالمي
٧٦	منظمة الصحة العالمية
٣	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٤	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

ولا يستخدم كثير من كيانات الأمم المتحدة مصطلحي "أساسية" و"غير أساسية" عند تصنيف المساهمات. فعلى سبيل المثال، يستخدم برنامج الأغذية العالمي مصطلح "المساهمات المتعددة الأطراف" في الإشارة إلى الموارد "الأساسية" ومصطلح "المساهمات المتعددة الأطراف الموجهة" في الإشارة إلى الموارد "غير الأساسية". وتستخدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى تصنيف مساهماتها مصطلحات "غير مقيدة"، و"مخصصة تخصيصاً صارماً" و"مخصصة تخصيصاً طفيفاً".

وتستكمل الوكالات المتخصصة المساهمات المقررة أو الميزانية العادية عن طريق "موارد من خارج الميزانية". ولأغراض إعداد تقارير تغطي المنظومة بأسرها، تُجمع كافة المصطلحات المذكورة أعلاه في فئتين هما: الموارد "الأساسية" والموارد "غير الأساسية"، بحيث تشير الفئة الأولى إلى التمويل غير المخصص الذي يستخدم وفقاً لتقدير كيان الأمم المتحدة المعني ومجلس إدارته وحدهما، بينما تعني الفئة الثانية التمويل المخصص الموجه من الجهات المانحة لأماكن ومواضيع وأنشطة وعمليات محددة.

ولما كانت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة تعتمد نماذج عمل مختلفة فإن من الصعب تنسيق استخدام مصطلحي "أساسية" و "غير أساسية" داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، كما يبين ذلك الجدول التالي:

المصطلحات التي تستخدمها الكيانات المختلفة في الإشارة إلى المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية

المساهمات الأساسية	الكيان	المساهمات غير الأساسية	الكيان
موارد عادية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ⁽¹⁾ ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان	موارد أخرى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان
مساهمات متعددة الأطراف	برنامج الأغذية العالمي	مساهمات متعددة الأطراف	برنامج الأغذية العالمي
الميزانية العادية	الأونروا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موئل الأمم المتحدة، الأونكتاد، مركز التجارة الدولية	مشاريع، ونداءات الأونروا طوارئ	
مساهمات غير مخصصة	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ⁽²⁾ ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ⁽³⁾ ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مفوضية حقوق الإنسان	مساهمات مخصصة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة، مفوضية حقوق الإنسان
مخصصة تخصيصاً صارماً	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة المساعدة الإنمائية	مخصصة تخصيصاً طفيفاً	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة المساعدة الإنمائية
صندوق البيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة ⁽⁴⁾		
موارد أساسية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لجنة المساعدة الإنمائية	مساهمة خارجية عن الميزانية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لجنة المساعدة الإنمائية
			نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأونكتاد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مركز التجارة الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، اليونيسكو، اليونيدو، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة السياحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية،

المساهمات الأساسية	الكيان	المساهمات غير الأساسية	الكيان
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	صندوق الأغراض العامة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ⁽¹⁾	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الميزانية المقررة	منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، اليونسكو، اليونيدو، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة السياحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	تبرعات أساسية	منظمة الصحة العالمية
التقني	صندوق التعاون البحرية الدولية ⁽¹⁾	تبرعات محددة	منظمة الصحة العالمية

(أ) كيان يتلقى أيضا مساهمات في الميزانية العادية.

وعوضا عن ذلك، يُقترح نهج ذو طابع عملي أكبر تقارن بمقتضاه المصطلحات المذكورة بالمصطلحين المستخدمين في هذا التقرير لإيضاح العلاقة فيما بينها.

والبيانات المتعلقة بالمساهمات والنفقات تستمد مباشرة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بما في ذلك الصندوقان اللذان يديرهما البرنامج وهما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية،

والوكالات المتخصصة (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونيدو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية). وتجمع البيانات المتعلقة بمساهمات ونفقات مفوضية حقوق الإنسان وكذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باستخدام البيانات المالية السنوية التي تنتجها هاتان المنظمتان. ولم يتوافر توزيع نفقات منظمة الصحة العالمية على المستوى القطري في عام ٢٠١١. وعوضاً عن ذلك، استُخدم توزيع سابق للنفقات على المستوى القطري وحسبت النفقات بطريقة تناسبية بالقياس إلى مجموع نفقات منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بيانات عن النفقات موزعة بحسب البلد المستفيد من البرامج. ومن ثم، استخدم توزيع النفقات بحسب البلد لعام ٢٠١٠ وحسبت النفقات بطريقة تناسبية بالقياس إلى مجموع النفقات التي أبلغت عنها هذه الكيانات في عام ٢٠١١. وتستمد البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من التقارير السنوية للجنة. أما البيانات المتعلقة بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين فتستمد مباشرة من الوصلة الشبكية لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي هذا التقرير، يشير مصطلح "القيمة الحقيقية" إلى القيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠١٠ التي حسبت باستخدام معاملات الانكماش التي تطبقها لجنة المساعدة الإنمائية، وهي معاملات تراعي التغيرات في معدلات التضخم وفي أسعار الصرف على حد سواء.

وتشير البيانات المتعلقة بالمساهمات إلى التمويل الفعلي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي تتلقاه، في سنة تقويمية بعينها، مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة من الحكومات وغيرها من المصادر العامة والخاصة. أما البيانات المتعلقة بتحويلات الموارد من إحدى وكالات المنظومة إلى وكالة أخرى فتستبعد حيثما أمكن. وتمثل البيانات المتعلقة بالنفقات الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية في البلدان النامية. ويُعبّر عن المساهمات والنفقات بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة، ما لم يُنص على غير ذلك.

ولا تعبر التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المعلومات الواردة فيه عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد،

أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتحديد تخومها أو حدودها. ويشير أيضا مصطلح "البلد" على النحو المستخدم في التقرير، وعند الاقتضاء، إلى الأقاليم أو المناطق. وتدل شرطة الوصل عندما ترد بين تاريخين يمثلان عامين على كامل الفترة المعنية، بما فيها عام البدء وعام الانتهاء.

مساهمات عام ٢٠١١	الدخل القومي الإجمالي	الأساسية	غير الأساسية	المجموع	المساهمات الفعلية المتصلة بالتنمية					مستويات المساهمات الأساسية استنادا إلى القيمة الوسيطة للمساهمات الأساسية مقسومة على الدخل القومي الإجمالي					تعويض العجز في المساهمات الأساسية من خلال المساهمات القائمة غير الأساسية		
					المساهمات					مستويات المساهمات الأساسية استنادا إلى القيمة الوسيطة للمساهمات الأساسية مقسومة على الدخل القومي الإجمالي					تعويض العجز في المساهمات الأساسية من خلال المساهمات القائمة غير الأساسية		
					المساهمات					مستويات المساهمات الأساسية استنادا إلى القيمة الوسيطة للمساهمات الأساسية مقسومة على الدخل القومي الإجمالي					تعويض العجز في المساهمات الأساسية من خلال المساهمات القائمة غير الأساسية		
					المساهمات					مستويات المساهمات الأساسية استنادا إلى القيمة الوسيطة للمساهمات الأساسية مقسومة على الدخل القومي الإجمالي					تعويض العجز في المساهمات الأساسية من خلال المساهمات القائمة غير الأساسية		
الجهة المانحة	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الأساسية	غير الأساسية	المجموع	الأساسية	غير الأساسية	المجموع	الأساسية	غير الأساسية	المجموع	الأساسية	غير الأساسية	المجموع	الأساسية	غير الأساسية	المجموع	الأساسية
(النسبة المئوية)																	
لكسمبرغ	١٠٣٨ ٩١٨	٤٣	٤٠	٨٤	٠,٠٠٤٢	٠,٠٠٣٩	٠,٠٠٨٠	١٣٤	٤٠	١٧٥	٨٤	٠	٨٤	٠	٨٤	٨٤	٨٤
المملكة المتحدة																	
لبريطانيا العظمى وأيرلندا	٢ ٣٦٦ ٥٤٤	٢٠	٢٦	٣٤٧	٠,٠١٤٦	٠,٠٢٨٧	٠,٠٤٣٣	٣٠٦	٦٧٩	٩٨٥	٣٤٧	٦٧٩	٩٨٥	٦٧٩	٩٨٥	٦٧٩	٩٨٥
النرويج	١٢٤ ١٧٧	٢٦	٨	٣٤	٠,٠٢١٠	٠,٠٠٦١	٠,٠٢٧١	١٦	٨	٢٤	٢٦	٨	٢٤	٨	٢٦	٢٤	٢٤
النمسا	٤٠٦ ٦٤٣	٢٠	١٤	٣٤	٠,٠٠٤٩	٠,٠٠٣٥	٠,٠٠٨٣	٥٣	١٤	٦٧	٣٤	١٤	٦٧	١٤	٣٤	٦٧	٦٧
نيوزيلندا	٨٣٠ ٢١٩	٣٠٨	٣٠٢	٦١١	٠,٠٣٧٢	٠,٠٣٦٤	٠,٠٧٣٦	١٠٧	٣٠٢	٤١٠	٣٠٨	٣٠٢	٤١٠	٣٠٢	٣٠٨	٤١٠	٤١٠
هولندا	٤٠ ٣٩٣	٢٧	٣٥	٦٢	٠,٠٦٧٠	٠,٠٨٦٣	٠,١٥٣٢	٥	٣٥	٤٠	٢٧	٣٥	٤٠	٣٥	٢٧	٤٠	٤٠
الولايات المتحدة																	
الأمريكية	١٥ ٠٩٧ ٠٨٣	٦٢٤	٨٧٧	١ ٥٠١	٠,٠٠٤١	٠,٠٠٥٨	٠,٠٠٩٩	١ ٩٥٤	٨٧٧	٢ ٨٣١	١ ٥٠١	٠	١ ٥٠١	٠	١ ٥٠١	٢ ٨٣١	٢ ٨٣١
اليابان	٥ ٧٧٤ ٣٧٦	٣٥٣	٦٨٧	١ ٠٤٠	٠,٠٠٦١	٠,٠١١٩	٠,٠١٨٠	٧٤٧	٦٨٧	١ ٤٣٤	٧٤٧	٢٩٢	١ ٤٣٤	٢٩٢	٧٤٧	١ ٤٣٤	١ ٤٣٤
اليونان	٢٨٢ ٩٧٦	٨	١	١٠	٠,٠٠٣٠	٠,٠٠٠٥	٠,٠٠٣٤	٣٧	١	٣٨	١٠	٠	٣٨	٠	١٠	٣٨	٣٨
بلدان لجنة المساعدة الإنمائية	٣٠٣ ٤١ ٥٦٤ ٤١ ٠٦٤ ٤ ٨٨٩ ٨ ٩٥٣	٤ ٨٨٩	٤ ٠٦٤	٤ ٨٨٩	٠,٠٠٩٨	٠,٠١١٨	٠,٠٢١٥	٥ ٣٨٠	٤ ٨٨٩	١٠ ٢٦٩	٥ ٨٤٥	٣ ١٠٧	١٠ ٢٦٩	٥ ٨٤٥	٣ ١٠٧	١٠ ٢٦٩	١٠ ٢٦٩

المرفق الثالث

المجموعات القطرية

قائمة البلدان/المناطق بحسب فئة الدخل

البلدان المنخفضة الدخل	البلدان المتوسطة الدخل - الشريحة الدنيا	البلدان المتوسطة الدخل - الشريحة العليا	البلدان المرتفعة الدخل
إثيوبيا	الأراضي الفلسطينية المحتلة	الاتحاد الروسي	إسبانيا
إريتريا	أرمينيا	أذربيجان	أستراليا
أفغانستان	إندونيسيا	الأرجنتين	إستونيا
أوغندا	أنغولا	الأردن	إسرائيل
بنغلاديش	أوزبكستان	إكوادور	ألمانيا
بنن	أوكرانيا	ألبانيا	الإمارات العربية المتحدة
بوركينافاسو	بابوا غينيا الجديدة	أنغيغوا وبربودا	أندورا
بوروندي	باراغواي	أوروغواي	أيرلندا
تشاد	باكستان	إيران (جمهورية - الإسلامية)	أيسلندا
توغو	بليز	بالاو	إيطاليا
جزر القمر	بوتان	البرازيل	البحرين
جمهورية أفريقيا الوسطى	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	بلغاريا	بربادوس
جمهورية تنزانيا المتحدة	تركمانستان	بنما	البرتغال
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	توفالو	بوتسوانا	بروني دار السلام
جمهورية الكونغو الديمقراطية	توغا	البوسنة والهرسك	بلجيكا
رواندا	تيمور - ليشتي	بيرو	بولندا
زمبابوي	جزر سليمان	بيلاروس	ترينيداد وتوباغو
سيراليون	جزر مارشال	تايلند	جبل طارق
الصومال	الجمهورية العربية السورية	تركيا	جزر البهاما
طاجيكستان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	تونس	الجمهورية التشيكية
غامبيا	جمهورية مولدوفا	جامايكا	جمهورية كوريا
غينيا	جورجيا	الجبل الأسود	الدانمرك
غينيا - بيساو	جيوتي	الجزائر	سان مارينو
قيرغيزستان	الرأس الأخضر	جزر كوك	سلوفاكيا

البلدان المرتفعة الدخل	البلدان المتوسطة الدخل - الشريحة العليا	البلدان المتوسطة الدخل - الشريحة الدنيا	البلدان المنخفضة الدخل
سلوفينيا	الجمهورية الدومينيكية	زامبيا	كمبوديا
سنغافورة	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ساموا	كينيا
السويد	جنوب أفريقيا	سان تومي وبرينسيبي	ليبيريا
سويسرا	دومينيكا	سري لانكا	مالي
عمان	رومانيا	السلفادور	مدغشقر
غينيا الاستوائية	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السنغال	ملاوي
فرنسا	سانت كيتس ونيفيس	سوازيلند	موزامبيق
فنلندا	سانت لوسيا	السودان	ميانمار
قبرص	سورينام	العراق	نيبال
قطر	سيشيل	غانا	النيجر
كرواتيا	شيلي	غواتيمالا	هايتي
كندا	صربيا	غيانا	
الكويت	الصين	فانواتو	
لكسمبرغ	غابون	الفلبين	
ليختنشتاين	غرينادا	فيجي	
مالطة	فترويل (جمهورية - البوليفارية)	فيت نام	
المملكة العربية السعودية	كازاخستان	الكاميرون	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	كوبا	كوت ديفوار	
موناكو	كوستاريكا	كوسوفو	
النرويج	كولومبيا	الكونغو	
النمسا	لاتفيا	كيريباس	
نيوزيلندا	لبنان	ليسوتو	
هنغاريا	ليبيا	مصر	
هولندا	ليتوانيا	المغرب	
الولايات المتحدة الأمريكية	ماليزيا	منغوليا	
اليابان	المكسيك	موريتانيا	
اليونان	ملديف	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	
	موريشيوس	نيجيريا	
	ناميبيا	نيكاراغوا	

البلدان المنخفضة الدخل	البلدان المتوسطة الدخل - الشريحة العليا	البلدان المرتفعة الدخل
نيوي		
الهند		
هندوراس		
اليمن		

قائمة البلدان/المناطق بحسب تصنيف الأمم المتحدة

أقل البلدان نمواً	البلدان النامية غير الساحلية	الدول الجزرية الصغيرة النامية	البلدان/المناطق التي بها بعثات متكاملة
إثيوبيا	إثيوبيا	أروبا	أفغانستان
إريتريا	أذربيجان	أنتيغوا وبربودا	بوروندي
أفغانستان	أرمينيا	أنغويلا	تيمور - ليشتي
أنغولا	أفغانستان	بابوا غينيا الجديدة	جمهورية أفريقيا الوسطى
أوغندا	أوزبكستان	بالاو	جمهورية الكونغو الديمقراطية
بنغلاديش	أوغندا	البحرين	السودان
بنن	باراغواي	بربادوس	سيراليون
بوتان	بوتان	بليز	الصومال
بوركينافاسو	بوتسوانا	بولينيزيا الفرنسية	العراق
بوروندي	بوركينافاسو	ترينيداد وتوباغو	غينيا - بيساو
تشاد	بوروندي	توفالو	كوت ديفوار
توغو	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	تونغا	لبنان
توفالو	تركمانستان	تيمور - ليشتي	ليبيريا
تيمور - ليشتي	تشاد	جامايكا	ليبيا
جزر سليمان	جمهورية أفريقيا الوسطى	جزر الأنتيل الهولندية	نيبال
جزر القمر	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	جزر البهاما	هايتي
جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	جزر سليمان	الأراضي الفلسطينية المحتلة
جمهورية تنزانيا المتحدة	جمهورية مولدوفا	جزر القمر	كوسوفو
جمهورية الكونغو الديمقراطية	رواندا	جزر كوك	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	زامبيا	جزر فرجن البريطانية	

أقل البلدان نمواً	البلدان النامية غير الساحلية	الدول الجزرية الصغيرة النامية	البلدان/المناطق التي بها بعثات متكاملة
جيبوتي	زيمبابوي	جزر مارشال	
رواندا	سوازيلند	الجمهورية الدومينيكية	
زامبيا	طاجيكستان	دومينيكا	
ساموا	قيرغيزستان	الرأس الأخضر	
سان تومي وبرينسيبي	كازاخستان	ساموا	
السنغال	ليسوتو	سان تومي وبرينسيبي	
السودان	مالي	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
سيراليون	ملاوي	سانت كيتس ونيفس	
الصومال	منغوليا	سانت لوسيا	
غامبيا	نيبال	سنغافورة	
غينيا	النيجر	سورينام	
غينيا الاستوائية		سيشيل	
غينيا - بيساو		غرينادا	
فانواتو		غوام	
كمبوديا		غيانا	
كيريباس		غينيا - بيساو	
ليبيريا		فانواتو	
ليسوتو		فيجي	
مالي		كوبا	
مدغشقر		كيريباس	
ملاوي		ملديف	
ملديف		موريشيوس	
موريتانيا		مونتسيرات	
موزامبيق		ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)	
ميانمار		ناورو	
نيبال		نيوي	
النيجر		هايتي	
هايتي			
اليمن			

تصنيف البلدان/المناطق بحسب مؤشر التنمية البشرية

مرتفع	متوسط	منخفض
أذربيجان	الأراضي الفلسطينية المحتلة	إثيوبيا
أرمينيا	الأردن	إريتريا
إكوادور	إندونيسيا	أفغانستان
ألبانيا	أوزبكستان	أنغولا
أنغيغوا وبربودا	باراغواي	أوغندا
أوروغواي	بوتان	بابوا غينيا الجديدة
أوكرانيا	بوتسوانا	باكستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	بنغلاديش
بالاو	تايلند	بنن
البرازيل	تركمستان	بور كينا فاسو
بلغاريا	الجزائر	بوروندي
بليز	الجمهورية الدومينيكية	تشاد
بنما	الجمهورية العربية السورية	توغو
البوسنة والهرسك	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	تيمور - ليشتي
بيرو	جمهورية مولدوفا	جزر سليمان
بيلاروس	جنوب أفريقيا	جزر القمر
تركيا	الرأس الأخضر	جمهورية أفريقيا الوسطى
ترينيداد وتوباغو	ساموا	جمهورية ترازيا المتحدة
تونس	سري لانكا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
توغا	السلفادور	جيبوتي
جامايكا	سوازيلند	رواندا
الجزيل الأسود	سورينام	زامبيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	الصين	زيمبابوي
جورجيا	طاجيكستان	سان تومي وبرينسيبي
دومينيكا	العراق	السنغال
سانت فنسنت وجزر غرينادين	غابون	السودان
سانت كيتس ونيفيس	غانا	سيراليون
سانت لوسيا	غواتيمالا	الصومال
سيشيل	غيانا	غامبيا
صربيا	غينيا الاستوائية	غينيا

منخفض	متوسط	مرتفع
غينيا - بيساو	فانواتو	غرينادا
الكاميرون	الفلبين	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
كوت ديفوار	فيجي	كازاخستان
كينيا	فييت نام	كوبا
ليبيريا	قيرغيزستان	كوستاريكا
ليسوتو	كمبوديا	كولومبيا
مالي	الكونغو	الكويت
مدغشقر	كيريباس	لبنان
ملاوي	مصر	ليبيا
موريتانيا	المغرب	ماليزيا
موزامبيق	ملديف	المكسيك
ميانمار	منغوليا	المملكة العربية السعودية
نيبال	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	موريشيوس
النيجر	ناميبيا	
نيجيريا	نيكاراغوا	
هايتي	الهند	
اليمن	هندوراس	

قائمة البلدان/المناطق التي يصنفها البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبارها بلدان/مناطق هشة

قائمة البنك الدولي للبلدان التي تمر بأوضاع هشة	قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للدول/المناطق الضعيفة
إريتريا	الأراضي الفلسطينية المحتلة
أفغانستان	إثيوبيا
أنغولا	إريتريا
بوروندي	أفغانستان
البوسنة والهرسك	أنغولا
تشاد	أوزبكستان
توغو	أوغندا
تيمور - ليشتي	بابوا غينيا الجديدة
جزر سليمان	باكستان

قائمة البنك الدولي للبلدان التي تمر بأوضاع هشة	قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للدول/الناطق الضعيفة
جزر القمر	بنغلاديش
جمهورية أفريقيا الوسطى	بور كينا فاسو
جمهورية الكونغو الديمقراطية	بوروندي
جورجيا	تشاد
زيمبابوي	توغو
سان تومي وبرينسيبي	تيمور - ليشتي
السودان	جزر سليمان
سيراليون	جزر القمر
الصومال	جمهورية أفريقيا الوسطى
طاجيكستان	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
العراق	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غينيا	جورجيا
غينيا - بيساو	زيمبابوي
كوت ديفوار	سان تومي وبرينسيبي
كوسوفو	سري لانكا
الكونغو	السودان
كيريباس	سيراليون
ليبيريا	الصومال
ميانمار	طاجيكستان
نيبال	العراق
هايتي	غينيا
اليمن	غينيا - بيساو
	الكاميرون
	كوت ديفوار
	الكونغو
	كيريباس
	كينيا
	لبنان
	ليبيريا
	ملاوي
	ميانمار

قائمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للدول/الناطق الضعيفة	قائمة البنك الدولي للبلدان التي تمر بأوضاع هشّة
نيبال	
النيجر	
نيجيريا	
هايتي	
اليمن	

المرفق الرابع

الجدول الإحصائية المنشورة على الموقع الشبكي لفرع سياسات
التعاون الإنمائي في مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي
والاجتماعي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(أ)

ألف - المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

- ١ - المساهمات بحسب الكيان: ٢٠٠٦-٢٠١١
- ٢ - المساهمات بحسب الكيان ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي):
٢٠٠٦-٢٠١١
- ٣ - المساهمات بحسب المصدر ونوع النشاط (متصل بالتنمية ومتصل بالمساعدة
الإنسانية) ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي): ٢٠١١
- ٤ - المساهمات بحسب المصدر والكيان ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي): ٢٠١١
- ٥ - المساهمون الرئيسيون في الأنشطة المتصلة بالتنمية: ٢٠١١

باء - النفقات المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

- ١ - النفقات بحسب الكيان: ٢٠٠٦-٢٠١١
- ٢ - النفقات بحسب الجهات المستفيدة ونوع النشاط (متصل بالتنمية ومتصل بالمساعدة
الإنسانية) ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي): ٢٠١١
- ٣ - النفقات بحسب الجهات المستفيدة والكيان: ٢٠١١
- ٤ - النفقات بحسب المنطقة: ٢٠١١

(أ) <http://www.un.org/en/development/desa/oesc/funding.shtml>